

بازدید شد
۱۳۸۲

ادم يوسف پيرغ صلوات
لا امتحان القلم اين دو
كل قلم و نوشتار شد
باني عمر کم طوطا و ذلک
دو نعل اينها شاک و پراک

دوش در بزم حلقه مستوفی
تشنه که در دل افکودنی
انچه خوان و فهم کس
برای شعری قافیه

کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت ۵۷۶۹
۵۵۲۰
شماره قفسه ۵۵۲۰

cm 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19
INCH 1 2 3 4 5 6 7

۴۲ - ۴۳
۱۳۰۲

خطی - فهرست شده
۵۵۲۰
شماره ثبت ۱۵۷۲

خطی - فهرست شده
۵۴۰



کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: تاریخ محمد - ۲
مؤلف: علامه بزرگوار
موضوع: تاریخ

شماره ثبت کتاب
۱۱۵۲
+ ۵۱۷۷۲

۵۵۲۰

کتابخانه مجلس شورای ملی
۵۲۶۹

بازدید شد
۱۳۸۲

صلوات بر سر نبی و آل او
دوستان در بزم عظیم مستوفی
نشستم که در دل افروزی
این خوشی و نعمت کس
برای شعری قافیه در

بازرسی شد
۴۶ - ۴۷

cm 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13

INCH 1 2 3 4 5

بازدید شد
۱۳۸۲

ادم یوسف سیرغ صلی
لا امتحان القلم این دو
کل قبل و نوشت شد
باقی هر کم طویل و ذلکم
نقصان حاصله است

مجلس شورای ملی
بازرسی شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: تاریخ صدر اسلام - ۲ - بخش اول

مؤلف: علامه محمد باقر مجلسی

موضوع: تاریخ صدر اسلام

شماره ثبت کتاب: ۱۱۵۲

۵۷۷۷۲ +

۵۷۷۲۰

۵۷۷۲۰

خطی - فهرست شده
۵۷۷۲۰



كتاب بسم الله الرحمن الرحيم صلواته
 احسن كلمة يبتدئ بها الكلام وخير ختم به المرام **حمدك اللهم** على خير
 الانعام والصلوة والسلام **سبدا**
 لانام تحية والى البرق الكرام **سبما**
 ابن عمه علي الذي **عليه السلام**
 ورفعه لكسر الاصنام جازم اعناق

الوفاء

النواصب اللثام وواضع علم النحو حفظ الكلام
اما بعد فهذه الفوائد القمدية في علم العربية
 حوت في هذا الفن ما لفتاعهم ومعرفة للبندين
 اثم وتضمنت فوايد جليلة في قوانين الاحزاب
 البناء وفوائده لم يطالع عليها الا اولوا الالباب
 وضعها للرخ الاقر عبد الصمد جعله الله في العلم
 العالمين ولتغنيها وجميع المؤمنين **وتمثل**
 على خمس صدائق **احد يقاها** فيما اردت لتقديمه
 غرة النخيل علم بقوانين الفاظ العرب **فرحيت**
 عراب والبناء وفائدة حفظ اللسان **غراظا**

تحت درم دانه

بسم الله الرحمن الرحيم
 احسن كلمة يبتدئ بها الكلام
 وخير ختم به المرام
 حمدك اللهم على خير
 الانعام والصلوة والسلام
 سبدا لانام تحية
 والى البرق الكرام
 سبما ابن عمه علي
 الذي عليه السلام
 ورفعه لكسر الاصنام
 جازم اعناق

في المقال ونصوصه القليلة والكلام فالكلمة
لفظ موضوع مفرد وهي اسم وفعل وحرف
والكلام لفظ مفيد بالاشتاد ولا يتأني الا
في الاسماء او في فعل واسم **انضاح** الاسم
كله معناه مستقل غير متفرق باصدا لازمه للثنية
ويختص بالآجر والشوب والهاء واللام وآية
واجمع والفعل كل معناه مستقل متفرق با
الازمة للثنية ويختص بقدم واحرف كل معناه
لا غير مستقل ولا متفرق ويعرف احرف لعدم قبول
شي من خواصه **تقسيم** الاسم ان وضع لدا

فاسم

فاسم عين او لحدث فاسم مع كسر او المنسوب
اليه حدث فاشتق كضارب **وايضاً** ان وضع
الاسم لشي بعينه فمعرفة كزيد والربل وذو الالذ
وهو والمضاف الى احد معني والمعرف بالهاء
والا فلكرة **وايضاً** ان وجد فيه علامة التانيث لفظاً
ولو لقد يرا كناية ونارفونث والا فذكر والموت
ان كان له فرج فثونث حقيق والافونث لفظي
تقسيم آخر الفعل ان يفرق بزمان سابق و
مماضي ويختص بموق اصدا لثاءات الاربع او
بزمان مستقبل او حال وضعا فمضارع ويختص بان

معرفا فاسم - علم -
فاسم - علم -
موصول - ٩٢ -
مفعول مطلق

تكون لفظية غير ثابتة
لذاتية ثابتة

اسم بغير فاعل
اسم بغير فاعل
اسم بغير فاعل
اسم بغير فاعل

والمخفاته وكل ما ياء وكل ما مضافين الى ضمير وثلاث

وغيره والواو في الجمع المذكور لم ولمخفاته وهي

الواو عشرون وياؤه والاسماء الستة وهي ابوه و

اخوه وحموه وفوه ودموه وضمه مال حال وكونها مفردة

مكة مضافة الى غير الياء المكمل والنون في المضارع

المضارع ضمير رفع مشي ارجع اولوامة مخاطبة

لفعلان ولفعلان ولفعلون ولفعلون ولفعلين

الآل علامة النصب غس الفقه والياء والالف

الكسرة وحذف النون الاعرابية **فا** لفتح على اسم مفرد

والجمع المكسر منصرفين والمضارع والالف في اسماء

استه

استه والياء في المشي والجمع ومخفاته والكسرة في جمع

المؤنث استه لم وحذف النون في الافعال الخمسة و **تو** ففتح

علامة الجرح ثلاث الكسرة والياء والفقه والكسرة

في الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفين وجمع المؤنث

استه والياء في الاسماء الستة والمشى والجمع والفقه في

غير المنصرف وعلامة متا الجرح السكون وحذف **فا**

من المضارع صحيحا وحذف فيه مقلا وفي افعال

فائدة يجب تقدير الاعراب في سبعة مواضع كاح

المشهور فيقدر مطلقا في الاسم المفصور كوسى و

المضاف الى الياء كعلامى وفي المضارع به نون تاء

من المذكر
مفعول به
عدد

غير مباشرة كـ يضر بان و رفعاً وجراً الاسم المقصود
 كـ فاضي و رفعاً و ضماناً المضارع مفعول بالالف بمعنى
 و يخني و رفعاً المضارع مفعول بالواو والياء كيد
 و يرمي و رفعاً جمع لمذكرات المضاف الى الياء
 كـ سلي التي فيما تعلق بالاسماء الاسم ان
 شبه الحرف فني و الافوك و المعرب انواع الاول
 ما يرد مرفوعاً لا غيره و هو اربعة اقام لهم الافعل
 و هو ما اسند اليه العامل فيه قائماً بما ظاهر او مضمراً
فالظاهر ظاهر و المضمرة فما بازر او مسترة والا
بحث الفعل في ستة مواضع الافعل الامر للو واحد

المذكر

المذكر المضارع المبدوء بتاء الخطاب للع واحد او
بالهمزة او بالتون و الفعل الاستثناء و فعل الاستثناء
 و الحق بذلك نحو يد قام او يقوم واما ما يظهر
 بعض هذه المواضع ما قوم انا قنا كيد للفاعل
انا تصريح و تلازم لفعل علامة التأنيث ان كان
فاعله ظاهراً حقيقياً التأنيث كقامت هنذا او ضميراً
متصلاً مطابقاً كقمت واشمس طلعت وليت اختار
مع الظاهر من المؤنث اللفظي طلعت او طلعت لشمس
وتخرج مع ثبوت الخيار ذكر مع افضل بغير الا نحو
دخلت او دخل الدار هنذا وتركها مع افضل بها

نحو ما قام الامرأة وفي البسم وبسم نحو نعم المرأة
هذه مسند والاصل تقدمه على المفعول ويجب ان
 اذا جفت البسم او كان ضميراً متصلاً والمفعول
 متاخر في الفعل ويتمتع اذا تصل به ضمير المفعول او
تصل المفعول بالفعل وهو غير متصل وواقع منها
 بعداً او معناه وجب تاخيره الثاني ان تصل الفاعل
 وهو مفعوله بمعنى الفاعل مقامه وصيغة فعله او
يفعل ولا يقع ثاني باعتكبت ولا ثالث ب
اعلمت ولا مفعول له ولا مفعول لامعه ولا تفعل
 المفعول به له فان لم يكن مفعول به فجميع حوا

(غالب مزيد)
 (علافة)

١٠٠٠
 لفظاً ورسماً

١٠٠٠

الثالث

الاسم المنفرد

الثاني والرابع المتبدا والخبر فالمبتدا هو
 من العوامل اللفظية مسند الشبهة او الصفة او
فعله بعد نفي او استفهام رافعه لظاهر او حكمة فان
طابت مفرد اوجهان خو زيد قام وما قام او
قام الزبدان او زيد وقد يدكر المبتدا او يدكر
الخبر فكل رجل وضيعته وضرب زيد قام او كان
شربي السويق ملئوا ولو اعلى امك الخبر
ولم رك لا قومين ولا يكون نكرة الامع الفاء

والخبر هو المجرد المسند هو المشتق او جامد
فالمشتق الغير الرافع لظاهر يصل

٣٠٠٠
 ٣٠٠٠

١٠٠٠

١٠٠٠

١٠٠٠
 ١٠٠٠

ان خبر آخر وان تترافض وجزا اربعة اوجه **الاول**
 نصب الاول ورفع الثاني **والثاني** رفعها معا
 نصبها معا **والثالث** عكس الاول والاخر افعي
والاخير اضعف والمتوسطان متوسطان **والرابع**
 حروف المشبهة بالفعل وهي **ان** **وان** ولكن
 وكان وليت ولعل وعلمها عكس عمل كان ولا
 بتقديم احد معموليها عليها مطلقا ولا خبرا على
 اسمها الا اذا كان خبرا ظرفا او شبهة **مخو**
 ان في ذلك لبرة وقد تحققت ما فكلفها من العمل
مخو ان زيد قائم **والمصدر** ان طل عمل

ان ومعموليها ففتح خبرتها **والاكثر** فان
 جازا لمران جازا لمران **مخو** اولم يكفهم انما انزلت
 وقال انه عبدالله **والاول** قوله الى احد اكره
 المعطوف على اسماء هذه الاعرف منضوب
 تختص **ان** وان ولكن يجوز رفع بشرط
الخبر الثالث ما ولا مشبهان ليس وتعلقان عليها
 بشرط بقاء النفي وتأخر الخبر وبشرط فيما عدم ياء
 ان وفي لا معموليها وان لمحقها الياء واخض
 بالاجيان وكثر ظرف اسمها **مخو** ولا ت حين
مناص **الرابع** لا الثانية للجنس وتعمل عمل

ان بشرط عدم جار عليها فان كان اسمها مضافا
او شبهها به نصب والابن على ما ينصب به نحو
رجل ولا رجلين في الدار بشرط في اسم لا تكسر
ومباشرة لها فان عرف او فصل اعلنت وكرت
منحو لا زيد في الدار ولا نمر ولا في الدار رجل ولا
تتصق لك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله ونحو
نحو اوجه الاول فتح على الاصل والتا رفعها
او على الاعمال وليس والثالث فتح الاول بالا
ورفع لها بالعطف على المحل او اعمال الثانية
كليس التراج عكس الثالث على اعمال الاول

عكس

كليس التراج عكس الثالث على اعمال الاول
كليس او الفاعل الخامس فتح الاول ونحو
الثاني بالعطف على لفظ من به الفتح انصب
الخاص افعال المقاربة وهي كاد وكرب
واوشك لدنو الخبر وعسى لرجائه وان وطلق
للتروع فيه وتعمل عمل كان وانجارا جملة
مبدوءة بمضارع وبغلب في الاولين خبره
غير ان منحو وما كاد وايفعلون وفي
الاوليين اقرانه بها عسى نحو ربكم ان ربكم
في الاخيرين منه نحو تطلق زيدا كذب عني

وان كرت ملازمة للمضي وجاء بكاد وكونك
ويطبق تامة تحقق عسى واوشك
باستغنائها عن خبر في كوني ان يقوم زيد
قلت زيد عسى ان يقوم فلان وجهان احد
بها اعالما في خبر زيد فابعد خبرا وقائنها
فريقها عنه فابعد اسمها مغرب عن الخبر ونظر
ان في التامين والتثنية واجمع فعلا الاول تقول
من دعيت ان تقوم والزيد ان عيا ان تقوم
والزيدون عوا ان تقوموا وتقول في الوجه الثاني
عسى في اجمع النوع الثاني ما بر من جوابه

فكذلك

غير

في المصنوع

لا غير وهو ثمانية الاول المفعول به وهو
الفضل الواقع عليه الفعل والاصل فيه تاضره عنه وقد
يتقدم جواز الافادة احصا مثلا محوز زيد اقرضت و
وجوب اللزوم الصدر نحو خرج ضرب النائم المفعول
وهو الصدر الذي يوكده عامله او بين نوعه او عدد
نحو ضرب ضربا او ضرب الامير او ضربتين والموكده مفردا
وانما في النوعي خلاف ويجب حذف عامله في نحو
ورعيا وقياسا في خوف النفاق فاما منابعد
اتافدا اوله على الف ودرسم اعترافا كوزيد قائم حقا
ونحو ما انت الاسبر وانما انت سيرا وزيديا سيرا ومرت

سماعا

فاذا الصوت صوت جملته وليكن وسعدك
 الثالث المفعول له وهو الاسم المنصوب ^{لفعل}
 قد فعل لفعل او حصوله في ضرورة تاوينا وقعدت
 غرض جملته وبشرط كونه مصدرا متوقفا لعامله وقفا
 وفاعلا او مفعلا جملته باللام في قوله تعالى والارض
 والارض وضعها للنام ونهيات للضر وجئتك
 لمحيك ابائي الرابع المفعول معه وهو المذكور
 واو المعية لمصاحبة معموله ولا يتقدم على عامله نحو
 وزيدا وملك وزيدا وجئت انا وزيدا والعطف
 الاولين فيجوز في الاخيرين وفي نحو زيد يضرب

عروا

المنصوب

وعروا واجب الخامس المفعول فيه وهو اسم زمان او
 مكان مبهم او يميزه احداهما منصوب بفعل فعل فيه نحو
 يوم الجمعة وصليت خلف زيد وسرت غنم ليد او
 غنم ليد سحا واما نحو دخلت الدار فمفعول به على الصحيح
 السادس المنصوب متخرج انما قض وهو الاسم
 الصريح او المول المنصوب بفعل لازم او يتقدم بحرف
 وهو فيا شئ مع ان وان نحو او عجبتم ان جاكم ذكر خرم
 وعجبتم ان زيدا قائم وسماي في غير ذلك نحو ذهبتم ان
 السابع احوال وهو المبني للهبة غير لغت وبنو
 شكير والاعراب كونها منتقلة مشتقة منقارة لعاملها

وقد يكون ثابتة وبجادة ومقدرة والاصل تاخرها عن
صاحبها ويجب ان كان مجرورا وينبغي ان كان كونه في
وهو قليل ويجب تقديرها على العامل ان كان لها
مؤلف زيد فلان ولا يخفى في المضاف اليه الا اذا فتح
فيما به مقام المضاف نحو بل تتبع طه ابراهيم حيفا
او كان المضاف بعضه نحو اجنبي وجه هند رابطة او
عاملا في الحال نحو اجنبي في كسب مسرعا الناصن
التميز وهو التكرار ارفع للايهام المستقر في ذات
اولية ويترك في الحال باغلبية مجوده وعدم
المعية جملة وعدم جواز تقديره على عاملة على الصحيح

فان كان

فان كان مشتقا احتمل الحال فالاول خرج مقدار
غالبها وانقص قليل وخرج غيره قليلا وانقص كثير والنا
خرج نسبة في جملة او ثوبا او طافة نحو طول ثوبا وضامته
وشغل الراس شيئا وله دره فارت والنا صحت
الذات هي وليتين النسبة هو لمند فعل وبنه النوع
النا كابر وجرد لا غيره وهو اثنان الاول المصاحبة
وهو مانب اليه شئ بوسطه خوف جرم قدر مراد ونسب
المضمرات واسماء الاشارة واسماء الاستفهام و
اسماء الشرط واسماء التوسل اى في التثنية وبعض
الاسماء يجب اضافتها اما الى الجمل وهو اذ وحيث واذا

والجاء المفرد هـ أو مضمر أو هو كلا وكلنا وعند
لدى وكوى أو ظاهرا فقط ويؤاؤلوا ونى وروى
أو نظما فقط وهو وحده وليتكن وأخواته **تكميل**
يجب للمضاف من السون ولوني النى والجمع
ولمّا هما فان كانت اضافة صفة الى معموله فلفظية
ولانفيداة تخفيف والافغوية وتفيد لقرىبان
المعروف وتخصيصا مع النكرة والمضاف اليه فيها ان
جاء للمضاف معنى من اطلاق للمضاف معنى في او
غيرهما ففي اللام وقد كتبت المضاف المذكور من
المضاف اليه لموت تانية وبالعكس بشرط الا

عنه بالمضاف اليه كقوله كما شرفت صدر القضاة
خالد دم وقوله انارة اعقل مكسوف بطوع هوى
وعقل عامى الهوى وخم ثم مشع قامت غلام هند
الثانى الجور بالحرف وهو ما نبت اليه شى بواطة
حرف جرم فقط والشهور من الحروف اربعة عشر ستة
منها تخر الظاهر والمضمر وهى **م** **و** **ح** **و** **ع** **و** **غ** **و** **ف**
والباء واللام والظاير فقط وهى **م** **ذ** **و** **منذ** **و** **نقصا**
بالزمان ورت ونقص بالنكرة والتاء ونقص
لغالى وحق والكاف والواو ولا ينقص بظاهر معاني
النوع الرابع ما بر ومنصوبا وغير منصوب وهى اربعة

ان في الاول مستثنى وهو المذكور بعد الاو اخوانا
للله لا على عدم الصفة بمانب الى رتبة وكما
فان كان محذوفاً فنصل والله متقطع والمستثنى بال
ان لم يذكر معه مستثنى منه اعرب العوامل وسمى
مفعلاً والكلام معه غير موجب غلباً وان ذكر فان كان
الكلام موجباً فصب والثان كان متصلاً فالان
اتباعه على اللفظ فهو ما قبله الاقليل فان تعذر المحل
على المحل نحو لا اله الا الله فان كان منقطاً
اجازيون يوجبون نصب التميميون كيزون
ابنوع فهو ما جازي القوم الامم او محارقتهم

المستثنى

والمستثنى بكلاً وعدا وحان بنصب مع فعليتها
وتجزم مع حرفيتها ولبس ولا يكون منصوباً
منته وجوباً وبما خلا وما عدا منصوب وبغيره
بحرور بالاضافة ويعرب غير اعراب المستثنى بال
وسوى كغير عند قوم وطف عند آخرون الثاني
المستغنى عنه الحال اذا اشتغل عامل عن مقدم
بنصب ضميره او متعلقة كان لذلك الاسم حالاً
فجذب نصبه ليعال بقدر نفسه المستغنى اذا لم
لا يتلوه الا قبل كادوا الخ يصح قول زيد الكرم
ويجب فيه بالابتداء اذا انما لا يتلوه الا اسم كادوا

الجانية خو خرجت فاذا التي زيد غير عمر واو فصل
 بينه وبين المنقل الصدر خو زيد اهل رائية قير
 نصبه اذا ألى لفظا مظان الفعل خو زيد أضربه أوجل
نصبه تثان مجلتين في العطف خو قام زيد وعمر والكر
أو كان أغل فعل طلب يد أضربه وبت أوى المر
اذا الم لقت المناسبة في العطف على التقدير من خو زيد
قام وأكرمه وان رقت الاسم على فالعطف الاسمية
أو نصبت فعل الفعلية ونبرج الرج فيما علا الك
عدم للتقدير من خو زيد غيره الثالث المنادى و
بابا او هيا او اي او باللدا او واو مع الجد والهمزة

مع الغنة

مع القرب وبما مطلقا وبشرط كونه مظهرا أو بانثنا ضعيفا
 وظهور اللام آ في لفظ الجلالة وقد حذف حرف النداء آ
 مع اسم الجنس والله المند و وال المنفاس واسم الاث له
الجملة مع عدم اسم في الأغلب ان وجد الميم لزم الحذف
المفرد المعروف والكثرة المقصود بنيان على ما يرفغان مخو
يا زيد و بارجل و بازيدان و بارطان و المضا وشبهه
والكثرة غير المقصود من صحب أبي عبدالله و يا ط لعا جبل او
بارطلا و المناف منخفض بلا ما يفتح لألف او لام خو بازيد
و بازيداه و الم الموصوف المفرد باب او ابنه مضافا الى
علم أخو جنا فتح خو بازيدان بن عمر و المتون مفردة بجوز

انقضى

المونث وبتوباني عشرين واخواتها ثم لغطف
 فقول احد ورون رطل واحد وعشرون امرأة
 واثنان وعشرون رطلا واثنان وعشرون امرأة
 فقول ثلاثة وعشرون رطلا ثلاث وعشرون امرأة
 وهكذا الى تسعة وتسعين امرأة المبتدأ منها المفعول
 وهو ما وقع للتكلم او مخاطب او فاسبق ذكره او رتبة
 لو كما فان تنقل منفصل والافضل والمنفصل
 او منصوب او مجرور والمنفصل غير مجرور فلهذا خمسة انواع
 ولا يوجب المنفصل ان لا تغد المنفصل وانت في ما
 سلبه وشبهها باختيار مسئلة وقد تقدم على الجمل

ضمير

ضمير فانب مفسر بها وليسمى ضمير ان وانفسه وحين
 تانبته ان كان المونث فيها عدة وقد يستمر هذا الضمير
 يعمل فيه الا ان شاء اولواهم ولا يبنى ولا يجمع ولا يصغر
 بمفرد ولا يجمع ونحو والامير او هي مند كرمية وانه ان
 ركب وكان لها س صنفان فائتية ذكر بعض المحققين
 يعود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة في خمسة مواضع او كان
 مرفوعا بول المشارعين وعللنا اننا نحو اكرنى واكر
 زيدا او كان فاعلا في بانعم وبن مفسرا بغيره نعم رطل
 زيدا او كان مبتدأ لمنه يظهر نحو رتبة زيدا او كان مجرورا
 برب على ضعف نحو رتبة رطل او كان مثنى وانفسه

١ مرو عنها اسماء الاثارة وهي ما وضع لك رايه في
 المفرد المذكر اول مشناه ذات حرف المحل وذن
وحرورة وان هذان ان خرا متول للموت ذو
ذه وتبدوة ولمشناه تان رفع او تين ضبا وجا
وجعما اولا ملا وقصرا وقد ظها بالتبعية فقط
كاف الخط باللام للمتوسط ومع للبعيد الاف المنشئ
وأن عند غرفة وفيما دخول ففي ففيها الموت
وهو حرف وأي فالحر كل مصدر مع صلة والمشهور
منها فمنه ان وان وما وكي ولو نحو اول كفهم انا ان
وان تقوم لكم وبما نوا يوم ان ولك للموت
 اي بكم حرف

ع

على المؤمنون خرج ويود واصلهم لو يعبر الف سنة
تكيل والموت الاسم ما انقر الصلة وعا
وهو الذي للمذكر والتي للموت ولمشناه اللنا
واللنان بالالف ان كانا مرفوع المحل بالياء ان
كانا منصوب او مجرور والاولى والذين جميع
المذكر مطلقا واللذان واللذان واللذان جميع
ومن وما وال واي وحي وذا بعد من او ما ان
للمذكر والموت مسند اذا قلت ما ذا صنعت من
ذا رايت فذا موصولة وما من مبتدأ واي جواب
رفع وكي الفاء وفا فما مفعولان او نكرها

فكل منهما معها اي شئ و اي شئ فكل مفعول
 اجواب على تقديرين وقس عليه ما اذا عرض ومن ذا
قام الا ان اي الرفع مطلقا فمنها المركب هو
 مركب من لفظين ليس بينهما نسبة فان تضمن اللفظ
عقابيا الخمس واحد عشر واخواتها الا
اني عشر وقد اذا الاول منها مع على المختار والله
والاعراب الناحية كعب عليك ان لم يكن قبل
الركيب مبليا كسوبا بالقوالج كل اسم هو مرفوع
باعراب لغة من جهة واحدة وهي خمس الاول
الثقت وهو ما دل على معنى في متنوعه مطلقا والا

الثاني

استفاد

استفاد وهو اما كالم موصوف وتبعه اعرابا وتغريبا
وتكبرا او افرادا وتسبية وبعادات كبر او تانيا او كالم
منعطف وتبعه في الثلاثة الاول واما البواقي فان
رفع ضمير موصوف فوافق ايضا كوجا ثني امرؤ كرمة
الاب وربطان كرما اهب ورجال كرام الاب
الا فك الفعل كوجا ثني رجل حسنة جارية او عائنة
او عال وارو لقبت امرين حسنا عبد هما او كما
اوقامة في الدرج بارت الناحية المعطوف بالسروف
وهو تابع بواسطة الواد والفاء ونعم او حتى او ام
او او او بل او لا او لكن او اما كوجا ثني زيد غير

وجمعناكم والاولين وقد يعطف لفعل على اسمية
له او بالعكس ولا يحسن يعطف على ضمير المرفوع المفضل
بارزا او مشتركا مع الفصل بضمير منفصل او بفعل
ما غير التسمية او مع توسط لاء التانيية بين العا
ط والعطوف نحو جئت انا وزيدا يكره ولو كانا من صلح
اشركنا ولا بالاولى تامة ويجاد انما قض على ضمير محرو
نحو مررت بك ولا يعطف على معمولين مختلفين
اعرابا على المشهور الا في نحو في الدار زيد وابو عمرو
الثالث الثالث التاكيد وهو تابع لغيره
متبوعه او ممول الحكم لافراده وهو اما لفظي وهو

اللفظ

اللفظ المكر او معنوي والفاظه نفس والعين والمطابقان
المؤكد في غير التثنية وما قبلها كجمع تقول جازي نفسك والزيد
نفسهما وكلما وكلما للمثنى وكل وجميع وعامة لغيره
ذو اجزاء يجمع اقراها ولو كان نحو شربت عبدا كله
جميعه ويتصل بغيره مطابق للمؤكد وقد يتبع كل اجمع ونحو
مطابقة مبتدأ ولا تؤكد هذه الامع الفائدة ومن ثم
امنع رابطة جازية وجاز شربت العبد كله واذا
أكد المرفوع المنفصل بارزا او مشتركا بالنفس والعين فبعد
المنفصل نحو قوموا انتم ثم ومن انت نفك الرابع البدل
وهو التابع المقصود احالة بالبناء في متبوعه وهو

بدل الكل من الكل وبعض من كل والاختال وهو
 الذي يتمل عليه البدل منه بحيث ينوq ب مع
 نحو بئكون عن شهر اهرام قال فيه والبدل
 مبين وهو ان ذكر للمباغض بدل بداء كقولك
 فروتمش ويقع من لفضوا او ذكر لندرك الغلط
 فبدل الغلط نحو جاني زيد الفرس ولا يقع من فضج
هذا انه لا بدل للاسم الظاهر المضمر بدل الكل من
الكل الا من الغائب نحو ضربته زيد وقال بعض
 المحققين لا بدل للمضمر من مثله ولا من الظاهر وما
 مثل به لذلك للمصنوع على العرب وقت انت و

زيدا آية تأكيد لفظي الحامس غطف البيان وهو
 تابع لبيته الحق في توضيح متوجه نحو جاء زيد اخوك
 في اربعة من عشرة كالنكت البدل في نحو هذا قام حمدا
 زيدا لان البدل منه مستغنى عنه وهما لا بد منه وفي
 نحو يا زيد احارب وجاء الضارب القول زيد لان البدل
 في شبه تكرار عامل بالحارب والصار زيد مشعان
العاطلة المبتدئة بالافعال وهي ايضا خمسة الاول المصد
 وهو اسم الحدث الذي اشتق منه الفعل ويعمل
 فعله مطلقا الا اذا كان مفعولا مطلقا الا كان اذا
 بدلا من الفعل والاكثر ان يضاف في فاعله والا

مفعول عليه مطلقا وانما مع اللام ضعيف كقولهم
 الكتابة اعمدانة الثانی والثالث والثالث اسم لها
 واسم المفعول فاسم الفاعل مادل على عدة وفاعله
 مفعول واحد وان كان صلة لال عمل مطلقا ولا فبشرط
 كونه الحال والاقبال واعماله على التقى او استفهام او
 عنه او موصوف او ذكالى ولا يعمل به الماضى خلافا لكان
 وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد جبايا قال
 المفعول مادل وضعا على عدة ومفعول على مفعول واحد
 وهو في العمل بشرط كاخيه اسم الفاعل الرابع صفة
 وهي مادل على حدث وفاعله على معنى انشؤن ولا يفرق

من الاسم الفاعل بصرفها من اللام دون المتعدي
 كحسن وصعب لعدم جواز كونها صلة لال ولعملها من
 غير شرط زمان وبخلافه فعلها في العمل ولعديم قربانها على
 المضارع بتصرف ولعملها انشؤن حالة الرفع الفاعل
 وان شئت انشئة بالمفعول النكاح معرفة ولتميز ان كان
 واجرا لا مضاف وهي مع كل من هذا التلوة اما باللام او
 ولعمل مع كل من انشئة اما مضاف او باللام او حرجا
 صارت ثمانية عشر فالمشعر منها نحو حسن وجهه وأحسن
 وجهه وخلف اما البواني فالحسن ذو الصمير الواحد هو
 نفعه وأحسن ذو الصميرين وهو اثنان وجهه والجمع

الحاء. وهما ربة الخامسة اسم الفضل وهو ما
 على موصوف بزيادة على غيره وهو فعل المذكر وفعل
 للمؤنث ولا يبنى الا من فعل ثلاثي تام متصرف فيه
 قابل للمفاضل غير مفعول منه فعل غير لفضيل فلا
 يبنى من نحو حسرتي ونعم وصار وما ولا من عور
 وخضر وحق لمجيئي عور واخضر وحق لغيره فان
 اشترط نوسل ما وكفه وحق من ابن حنيفة شاف
 وارض من اللين نادرتما ولا يعمل اما من او
 بال قال اول مفرد ذكر دائما نوزيد او نهد او الزيد
 او الهندان فضل من عمرو وقد يذف كل من نحو الله

او مضافا

بر

اكبر والله يطابق وجوبا موصوف ولا يجمع مع
 من نحو هذا الفضل والزيدان الا فضلان والله
 ان قصبة لفضيله على من يصف اليه وجب كونه منهم
 وبارز المطابقة وعد ما نحو الزيدان اعلم الناس او اكرم
 وعلى هذا مذهب يوسف حسن واخوته وان قصدت
 مطلقا فاما لغير يوسف حسن اخوته والزيدان
 فهو تما والزيدون حسنوا اخوتهم اي حسن الناس
 من بينهم تصحيح وبرزع لغيرهم انما اتفاقا ولا
 المفعول اجماعا ورفع للظاهر قليل نحو رايت رجلا
 حسن منه ابوه ويكثر من ذلك في نحو ما رايت

ربما حسن في غير الكل منه في عين زيد لانه معجب بفعل
خاتمه موانع صرف الاسم لغة في **جمع** و **ما** يترك
وعدل ومعرفة وزائدة فعلا ان ثم تركب **كذلك** وزن
افعل واسم لغة فافعل منع صرف العلم الجعري علمية
زيادة على التثنية كما في اسم ولا انحرث الا وسط عند الا
كثر فافعل منع صرف ما هو وزن مقال ومنه عمل كذا
اسم ودانير بالنيابة عن غلتين واهي به خفا جولا
صل واما سراويل التثنية فالتثنية ان كان بالحق
وعمر او ناع غلتين والامنع صرف العلم فاما ان كان
بالنساء كظلم او زائدة على التثنية كزيب او نحو الوسط

كسر

كسر او انجبا نحو فلما تختم منع صرف كنهه خلافا للسر حاج
والعدل يمنع صرف الصفة المعدولة عن او اصلها كبريا
ومربع وكاف في مرتب نبوة اخذ القياس بنوه الا
مقدار لان اسم انفسيل المخرج اللام والاضافة نحو
وانما وليد العدل فيما منع غير منصرف وليس فيه سوى
علمية كمثل وعمر ونقد ير اطل وعامر ونهريف شرط
تأنيده في منع صرف العلم والالف والنون تمنع
العلم كعمدان والوصف غير القابل للنساء كرفوعا
منصرف ورحان ممشع والتركيب المنجي يمنع صرف العلم
كعبك ووزن شرط الاختصاص بالفاعل او

يزاد من زوائده ويمنع من فاعله كسره واخوه
غير فاعله للنساء كما هو في عمل منفرد لوجوه عليه وا
تمنع من فاعله الموزن الاسم للفعل بشرط كونها اصل
فيه وعدم قبول تاء فاربع في مؤنث بنوثة ارج
لوجوهين وجميع التباكس مع اللام والاضافة
ومع الفروقة **الحقيقة الثالثة** فيما يتعلق
بالافعال مختص المضارع بالاعراف ترفع بالتحذ
عن لها صابحانم ونصب رابع اعراف لن
وهي التاكيد في المستقبل وكما معناها السببية
وهي المصدر واللتى بعد العلم غير ناصبة وفي التثنية

بعد الظن

بعد الظن وجهان واذن للجواب والجزاء ونصبه
مصدره مباشرة ومنفردا به الاستقبال نحو اذن
اكره لمن قال ازورك ويجوز لفصل القسم في بعد
التاليه للواو واخاء الوجهان تكميل ونصب بان منفرة
جواز بعد حرف الواو العاطف على اسم صريح للتبليغ
وتقرعني احب الي من لبس الثغوف وبعد لام كي
اوالم يقرعون بلانوا اسلمت لا دخل الجنة ووجوب
بعد خمسة لام يجوز وهي المسوقة بكون منفي نحو ما
كان الله بعد بهم واو بمعنى الى او الا نحو لا زلتك
او الغلبي خفي وفاء السببية وواو لمعية السببية

بخو او طلب خور زني فاكرمت ولانا كل ليمت وشرب
 اللبن وحيي يمجى الى او كى اذا ارى به الاستقبال
 نحو سر حتى تغرب الشمس املت حتى اوخل الحجة فان
 بمضارع هذه احوال كانت حرف ابتداء **فصل**
 ابو زمر نوناً فالاول ما جزم فعلاً مضارعاً واحداً
 وهو اربع احرف اللام ولان المطلبين نحو ليمت زدد
 نكرك باله ولم ولما النافية وما بشر كان في
 وتقلب للمضى وتختص لم بمصاحبة اداة الشرط نحو ان
 لم نيم اقم وكوار انقطاع نفيها في احوال نحو لم يكن ثم كان
 وتختص لما بوجوه حذف تجزوه نحو قارب المدينة ولما

وبكونه

وبكونه متوقفاً غالباً كقولك لما يركب الابرار للوقوف
 ركوبه التام ما جزم فعلين وهو ان واذا ما ومن
 وما ومنى واى واياك واتى واين وانما وحمداً
 فالاولان عرفان ولما فيهما على الاثر وكل منها
 يقضي شرطاً وجزاً ما ضيق او مضارعين او متلفين
 فان كانا مضارعين او الاول مضارعاً فاجزم
 ان كان لهما وده مضارعاً فالوجهان وكل جزاء
 يمنع جعله لهما فالفاء لازمة له كان يكون جملة آية
 او نية او فعلاً جامداً او ماضياً مقدماً بعد نحو ان
 تقوم فاما اقوم او فارمى او فعتى ان انما اقوم او

او ففقدت **مسألة** ونحوه بعد الطلب ان
 مع قصد السببية نحو زنة الكرمات ولا كفرت ظل
 اجتهد ومن ثم امسح لا كفرت على النار باجرم لغت
فصل افعال المديح والذم افعال
 لان مديح او ذم فيها نعم وبئس وساء وكل
 منها برع فاعلا معرفا بال او مضافا الى معرف
 بها او ضميرا مستترا مفسرا بتميز ثم يذكر المخصوص
 للفاعل ويجعل مبتدأ مقدما انجز او خبرا محذوف المبتدأ
 نحو نعم امرأة هند وبئس ثوب الرجل الهندات وساء
 زيدا ومنها جيت لاجب وهما كنعم وبئس وفعال

في المثلث

فامطلقا وبعده هو المخصوص ولكن ان تاتي قبله
 او بعده بتميز او حال على وقفه نحو خبت الزيدان وخبت
 زيدا كبا وخبتا المرأة هند ففصل فعل لتعجب
 فعلا ان وضعنا لان تعجب وهما ما افعله وفعل
 لا يبين الا مما بين منه اسم التفضيل ويوصل من
 باشد وشدوبه ولا يتصرف فهما ما منيد انفا
 وهما هي عجيبي وما بعد اخبر ما وما بعد ما صلتهما
 فيه خلاف وما بعد الباء فاعل عند سوبه وهي زائدة
 ومفعول عند النفس وهي السعدية او زائدة
 افعال القلوب وهي افعال تدخل على الاحتمية لبيان ما

فصل

عن من ظن اولى بين ونصب المبتداء واخر مفعولين لا
يؤخر حذف احد هما وصدده وهي وجد والحق لتتقوا الخبر
فوانهم القوا بالهم ضالين وجعل وزعم نظنه يجوز
الذين كفروا ان لن يبعثوا علم وري والغالب بين
انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا وظن وقال وجب لها
التعريف بها الظن كوحسب زيدا قائما **مسئلة**
واذا توسط بين المبتداء والخبر او ما فرقت جازا بطل
عملها لفظا وحلا وليسمى الغاء يجوز بدلت قائم وزعم
قائم علمت واذا وظلت على الاستفهام او النفي او الام
او القسم وجب ابطال عملها لفظا فقط وليسمى لتعلق

لنعم

لنعم اني اخبر بين احصى وعلت لزيد قائم خاتمة **ملحة**
الافعال اذا تشارك عاطفان كما ظاهر العبد هما فالك
اعمال ايها شئت الا فان لهبرين يتبارون لهما
وعدم سترام اعماله الفصل بالاجنبي والعطف على
قبل تمامها والكثيرون يتبارون اعمال الاول بعد
استدراكه افعال قبل الذكر وايضا علمت اخبرت الفاعل
في المفعول موافقا للظاهر اما المفعول فالمحمل ان كان
الاول حذف او هو الثاني اخبر الا ان يمتنع مانع
منه نحو جنبي وحسبها منطلقين الزيدان منطلقا
كما قال بعض المحققين **الحقيقة** التالفة في

وما ينبغي أن يخلط قولنا نحن كذا بالاسناد في اسم
 من الكلام عند الاكتر فان بدئت باسم فاسمته نحو
 زيد قائم وان رخصوا خير لكم وان زيدا قائم اذ لا
 غيرة باحرف او بفعل ففعله كقام زيد وهل قام
 وهل لا زيد فربته وباعبد الله وان احد من المسلمين
 استجارك لان المقدركا لم يذكر ثم ان وقعت خبرا
 قسمي صغرى او كان خبرا لمبتدأ فيها جملة قسمي
 نحو زيد قائم ابوه او ابوه قائم فقام ابوه صغرى وصح
 كبرى وقد تكون جملة صغرى وكبرى باعتبارين كما
 في زيد ابوه غلام منطلق وقد لا يكون صغرى ولا

كبرى

كبرى
 كقام زيد واجمل التي لها محل من الاعواسج اخبرية
 وامالية والمفعول بها والمضمار اليها والواقعة جوابا
 لشرط جازم والتابعة لمفرد والتابعة لجملة لها محل
 التي لا محل لها ^{الصنع} السبع المتتالفة والمعرضة لتفسيرية
 والمجاهاة القسم والمجاهاة شرط خبر جازم والتابعة
 لما لا محل لها من الاعواسج الفصل الاول في جملة محل
 اخبرية وهي الواقعة خبر المبتدأ او لامد التواسخ وجملة
 الرفع او المنصب والتابعة فيها من ضمير مطابق له مذكور او
 مقدرا الا اذا شملت جملة اخبرية المبتدأ او على مثل
 له او انشأ اليه او كانت نفس المبتدأ **الثاني**

الذي

مخالفة ونشر لها ان تكون خبرية غير معدة بحرف
الاستقبال ولا بد من رابطة قال اسمية بالواو والضمير
او احدىهما والفعلية ان كانت مبدية في مضارع
بدون واو ضمير وحدة نحو جاء زيد يسير او فاعل يكون
مع الواو نحو لم تؤذوني وقل تعلمون والآن
في كمال الامتية ولا بد في الماضي المنتهى من قد ولوا
لقد براء **الناس** الواقعة مفعولا بها وقلها نصب ونفع
بحكمية بالقول نحو قال الله عبد الله ومفعولانا
لباب ظن مثل ظننت زيد يكتب وثالثا لباب اعلم
ومعلقا عنها العا مل نحو لنعلم اي احزبين احصى وقد

نوب

نوب عن الفعل ويجوز ذلك بيا القول **نوف**
زيد عالم **كا** المضاف اليها وقع بعد ضروف
الزمان نحو و السلام على يوم ولدت واذكروا انتم
قليل وبعد حيث ولا يضاف الى الجمل من مضاف اليها
سواء والاكثر اضافتها الى الفعلية الواقعة جوابا لشرط
جازم **هـ** مقرونة بالقاء او اذ النجائية ومحلها جزم
نحو من يضل الله فلما ماضى له وان نصبته بما قد
ابدهم اذ لم يفظون واما نحو ان نعم امه وان
فمت فالجزم فيه للفعل ومعه **الساد** التابعة لمقد
وقلها بحسب نحو واتقوا يوماء ترجعون فيه الى الله ونحو

نوب

نوب

اولم يروا الى الطير في قم صافات ولقبضن **لا**
 التابعة لجملة لها محل وتحملها بحسب ما يجوز في قام ونحوه
 بالعطف على الصغرى ولحق بدل البسوط كونها او في
 بناويه المراد اقول له اربط لا يفتن عندنا **الفصل**
 اخرا لا ولا مما لا محل لها من الاعراب المتألفة وهي
 مفتحة بها الكلام او المنقطعة عما قبلها نحو فلا يخرجك
 قولهم ان العزة لله جميعا وكذلك جملة العال الملتصقة
 لما قبلها اما الملتقى لتوسط فحده معترضه **الثالث** المعترضة
 وهي المتوسطة بين الشيئين من حيث انها عدم لتوسط حشيتي
 بينهما وتقع غالبا بالفعل ومعمولة وبين لمتبدا خبره

قوله لا يفتن عندنا
 قول له اربط لا يفتن عندنا
 والافضل في الاستدلال

والموصول وصلتها واقسم وجوابه والموصوف وصفته
ج انفسه وهي لفظة الكاشفة لما يليه نحو ان
 مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب في الله
 انه لا محل لها من الاعراب قبل هي بحسب انفسه
الرابع صلة الموصول وبشرط كونها خبرية معلومة
 للمخاطب مستتممة على ضمير مطابق للموصول **الخامس**
 المجرى بها القسم نحو واخبر ان الحكيم ثم لمن لم يلبس
 ومنى اجتمع شرط قسم انتهى بحسب المتقدم منها
 الا اذا قبلتها ما يقتضي فيكفي بحسب الشرط
السادس المجرى به شرط غير جازم نحو اذا اجتنبى اكرمتك

وفي حكمها بما يشترط جازم ولم يقرن بالقاء
ولا باذا فوان لم لم **الناس** التي بعينها لا محل له
كوجاهتي زيد فأكرمته وجاء الذي زارته فأكرمته
اذا لم تقدر الواد للحال بقدره **خاتمة المحققين**
في احكام احوال المجزوء والظرف اذا وقع احدهما
بعد المعرفة المحضة في ال او المكرة المحضة فصفة او
غير المحضة ^{فمحل} فمحل لهما ولا بد من تعلقها بالفعل او
فيه راجحة ويجوز في تعلق اذا كان احدهما صفة او
صلة او خبرا او حالا واذا كان احدهما كذلك او غفلة
على نفي او على استفهام جانبا برفع افعال فوجاء الذي

في الدار

في الدار ابوه وما عندى احد واذا في الله شك **المحقيق**

النامية في المفردات النمر حروف يروى لنداء الغريب

وامتوسطا للمضارعة وللشوية وهي الدخلة على

جملة في محل مصدر نحو ساء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم

وللاستفهام في طلبك **النقور** والتصديق نحو

ازيد في الدار ام هو واذا في الدار زيد ام في استوف

بخلاف اهل الاختصاصها بالصدق **ان**

بالفتح والتخفيف ترد اسمية وحرفية فالاسمية هي ضمير مخاطب

كانت وانما اذا ما بعد ما حرف خطاب اتفاقا واخرى

ترد ناصبة للمضارع وتخففة من الثقيلة ومفردة

وشرطها توسط بين جملتين اولها بمنزلة قول عليم
 دخول جار عليها وزائدة وتقع غالبا بعد التاء وبن لو
 والفعل لقسم **ا** بالكسر وتخفيف ترددية
 ونافية نحو ان الكافرون الا في غرورهم
 من اشتغالهم وان كل من اجمع له دين
 في قراءة الخفيف ومنى جنت ان وما قالنا
 زائدة **ا** بالفتح والتشديد بحرف التوكيد وتل
 مع معموليها مع خبرها ان كان مشتقا بالكسرة
 نحو بلغني انك منطلق وبلغني ان هذا زيد **ا**
 بالكسر والتشديد ترد بحرف التاكيد تصد الاسم وترفع

خبر ونفيها

ونفيها لغة وقد نصب ضميرك من مقدرها خبرها
 وقد ترد بحرف جواب كنعم وجعل المبرد من كس
 قوله تعالى ان هذا ان كان ورد بامشاع لها
 في خبر المبتدأ **ا** ترد ظرفا للمضي فيضاد اليها
 زمان كخرج وبومئذ واللقابا بعد لينها او بنا
 واهل هي ظرف او حرف خلاف فيه **ا** ترد
 ظرفا للمستقبل فيضاد الى شرطها ونفيها
 فتخص بالفعليه واذا التاء انشقت وان
 من المشركين استجارك واللقابا فيخص
 بالأكنية واخلاف فيهما خبرها **ا** ترد للعطف

على المشاع

متصلة او منقطعة فالمتصلة هي المرتبطة بالبعد لها
 بما قبلها ونفع بعد منزلة النسوية والاسمها
 والمنقطعة كبل وتعرف حرف وهي لغة حمير **أما**
 بفتح وتشد يد وهي حرف تفضيل غالباً وفيها معنى
 الشراء لزوم لها وعوض عنها عن فعلها وفرو
 مما في جزاء وفيه افعال ثلاثة وقد تفرق التفضيل
 كالواقعة في اويل الكتب **أما** بالسرور
 حرف عطف على المشهور ونرد للتفضيل نحو انا
 واما كفور اولادها م والنتك والنجير والابام
 المعطوف عليه والنتك غلبوا وغالباً **أما** بالفتح والنتك

نرد اسم

نرد اسم شرط نحو انا ما تدعونني الاسماء الحسنى واسم استفهام
 نحو اي الرطبين قام ودالة على معنى الكمال نحو بل اي
 رجل ووصله لندا وذي اللام نحو يا ايها الرجل وموصولة
 ولا يعرب من الموصولات اسوا ما نحو اكرم اكرمك **بل**
 حرف عطف وتفيد بعد الاثبات حرف الحكم عن
 المعطوف عليها الى المعطوف وبعد النفي والنفي تقرير
 حكم الاول واثبات خبره الثاني او نقل حكمه اليه
 بعض **حاشا** ترد للاستثناء حرف جازاً او فعلاً جازاً
 او فعلاً مستتراً عائداً الى مصدر ما قبلها او اسم فاعل او
 بعض مفهوم عنه والشرية نحو طات لسه وهلم

حاشا

اسم معجزة برآة او فعل معجزة برأت او اسم فعل معجزة
ابرأ خلاف **حتى** ترد عاطفة كسيرة اقوى او
بعملة وبنية وتخص بالظاهر عند بعض ووقف ابتداء
فذل على جعل المتألف اسمية ام فعلية ولا عمل للمحل
بعدا وقد ينصب بعد المضاف بان مضمرة لا خلاف
للكوفيين **الفا** ترد رابطة للجو المنفتح جعله شرطاً
وحصر في ستة مواضع والربط شبه الجواب الذي
يأتيني او في الدار فله درهم وعاطفة فيفيد تعقيب
والترتيب عليه فاحقيق نحو قام زيد هرو والذكرى
ونادى نوح ربه فقد تقيدت ترتيباً لا حتمها على بقا

مسمى

فتم في اسمية نحو قبضه الا من مخففات وقد تسمى
ح باسم النتيجة وتسمى التفرع وقد تسمى عن محذوف
فتم في فصيحة عند بعض نحو فاضرب بعضا الحجر
فانفجرت **قد** ترد اهما معجزة بكفي او حب نحو قد
او قدى ودرهم ووقف لتقليل اتفاقاً مع مصدر
وتحقق مع الماضي غالباً قبل وقد يفربه من الحال
ومن ثم التزم في الحال لمصدره وفيه بحث
قط اسم فعل معجزة اشته وكثيراً ما قبل بالفاء نحو قام
زيد فقط وظرفاً لا تستغراق الماضي متقبلاً وفيها خمس
لغات ولا تجامع مستقبلاً **كم** خبرية واستفهامية

وبشر كان في البناء والافتقار الى التميز ولزوم
وتخصيص الخبرية كبر التميز مفردا او مجزعا والاستقامة
بنصبه ولزوم افراده **كيف** ترد شرطية قبلزم
لغالبين عند الكوفيين واستقامته فيقع خبرا
في كوكب رطل وكيف كنت ومفعولا في نحو
كيف ظننت نبلا وحالا في كوكب طاء زيدا
ترد شرطية فيقتضي امشاع شرطها واستلزامها
وتخصيص بالماضي ولو مؤلّا ومعنى ان الشرطية
جازمة خلافا لبعضهم ومعنى ليت نحو لو ان لنا
كرة ومصدرية وقد مضت **ل** حرف يرد لزوم

امشاع

امشاع جوابه بوجود شرطية وتخصيص بالاسمية ويجوز
حذف الخبر ان كان كونا مطلقا والتوحيج فيخص بالماضي
وللتخصيص والعرض فيخص بالمضارع ولو تأو
ل يرد لربط مضمون جملة بوجود مضمون
كولما مضت مضى واهل اي ظرف او حرف غلاف
وحرف استئناف فيكون كل ما عليها حقا وجازمة للمضارع
كلم وبقرتان في خمسة امور **ما** وترد اسمية وحرفية
فالاسمية ترد موصولة ونكرة موصوفة نحو مرت بما حجب
وصفة لنكرة كوالمراب فرع قصير الف وشرطية زمانية
وغير زمانية واستفهامية واخرية ترد مشبهة بليس

هست که یکی از اینها مدرک نشود **فصل**
و هر صورتی که در قیاس مذکور است که او را ذهن خوا
صالح شود با تصور باشد یا تصدیق زیرا که این
حاصل اگر نسبت چیزی است بخیری خواه با چنانکه
کوئی زید نویسنده است یا بسبب چنانکه کوئی
زید نویسنده نیست ان صورت تصدیق خوا
و اگر ان صورت حاصل غیر صورت مذکور است است ان
شور خوانند پس علم که عبارت از ادراک است
مختص در تصور و تصدیق **فصل**
پس بعد از این معلوم میشود که نسبت چیزی

بخیری

نسبت مکیه لیکن بچنان از تصورات ثلث تردد اهل
تحقیق جزء تصدیق نباشد بلکه شرطند بدین
تصور بر وجه قسم است انکه در حصول وی جنبه
بنظری و فکری باشد چون تصور حرارت و برود
و سیاهی و سفیدی و مانند آن و این قسم را
تصور ضروری خوانند و بدین انکه در حصول وی
اجتناب باشد بنظری و فکری چون تصور روح و ملک
و حق و مانند آن و این قسم را تصور نظری و کسبی
و برهانی قیاس تصدیق نیز بر وجه قسم است
ضروری که محتاج بنظری و فکری نباشد چنانچه تصدیق

اورا از **نور** **یک** تصور منسوب الیه که او را
 محکوم علیه نیز خوانند **فقد** تصور منسوب به که او را
 محکوم به نیز خوانند **سیم** تصور نسبت بهی که
 اول نسبت حکمیه خوانند **مثلاً** تصور صدیق با آنکه زید عالم
 است ناجار با از **نور** **اول** تصور زید که محکوم علیه
 و **ثانی** تصور عالم که محکوم به است و **سیم** تصور نسبت
 میان زید و عالم که آن نسبت حکمیه است تا بعد از
 این ادراک نسبت بر وجه ايجاب با سلب حاصل
 شود **پس** تصور صدیق موقوف باشد بر **نور** **یک**
 تصور محکوم علیه و **ثانی** تصور محکوم به و **سیم** تصور

نسبت

با آنکه علم متغیر است با تصدیق با آنکه هر چه متغیر است
 حادث است جمع کنی و گوئی که عالم متغیر است و هر چه غیر
 است حادث است از آنجا تصدیق با آنکه عالم حادث است که
 حاصل نوع حاصل **مفصل** امتیاز ادعی از دیگر حیوانات
 بان است که وی مجهول است از معلوم با طریق نظر فکر
 حاصل میشود که در خلاف بر حیوانات پس بر آنکه لازم
 است که طریق نظر و محسوسات را از انرا بشناسد
 خود که مجهول است و تصور یسویان تصدیق سلا از معلوم
 نظری یا تصدیق بر وجه **صواب** حاصل کند حاصل تواند
 کرد مگر آنکه که مؤید من عند الله باشند

بنفوس قدر سینه که این در دهن چیزی
محتاج نباشد **فصل** بدانکه در عرف علمای این فن
آن اصولات مرتبه را که میبوند موصل بنفوس
دیگر معرق و قوت روح خوانند و آن تصدیقات
مرتبه را که موصل میبوند بنفوس دیگر حجه و دلیل
خوانند پس مقصود از این فن در دهن و حجه بود
و شک نیست که معرق و حجه معاینه الفاظ
مثلا معرفت آن حیوان ناطق است نه الفاظ آن
و حجه حد و عالم معانی آن فضایی مذکوره است نه الفاظ
آن پس صاحب این فن را بالذات احتیاج بالفاظ

سکن

لیکن چون نفهم و نفهم معنی معناد بالفاظ و عبارت
است از این جهت واجب شد بروی که نظر کنند در حال
الفاظ باعتبار دلالات او بر مضاف **فصل** دلالت بود
شئی است که بشیئی که از علم بوی لازم اید علم شئی
دیگر و آن شئی **اول** را دال خوانند و **ثانی** را مدلول
وضع تخصیص شئی است بشئی بر وجهی که از علم شئی
اول حاصل شود علم شئی ثانی پس علم بوضع بسی
از بسیار دلالت و نام دلالات بکلمه استغراق
است **اول** دلالت وضعیه که وضع را درونی خلقت
و آن در الفاظ با همچون دلالت لفظی بر ذرات

و در غیر الفاظ باشد چون دلالت خطوط و عقود و اشارات
 و نصب بر معانی از این مفهوم **دو** **دو**
 دلالت عقلیه که بمقتضای عقل است و این نیز در
 الفاظ باشد چون لفظ و نیز مسموع از و رای جدار
 بر و جوی و در غیر الفاظ نیز باشد چون دلالت مصنوعات
 بر صالح **سیم** دلالت طبیعی که بمقتضای طبیع است
 و این نیز در الفاظ یافت شود چون دلالت
 اح بر در و سینه و در غیر الفاظ نیز باشد چون حجره و محل
 و صفه و محل **فصل** بدانکه آنچه از دلالات معبر
 است دلالت لفظیه و ضعیفه است زیرا که افاده و

معانی و باین طریق است و این دلالت منحصر است
 در مطابقه و تقنین و التزام و مطابقه دلالت لفظ
 است بر تمام معنی موضوع له خود از آن جهت که تمام موضوع
 له او است چون دلالت ان بر معنی حیوان طبق
 و تقنین دلالت لفظ است بر جزء معنی موضوع له خود
 از آن جهت که جزء موضوع له او است لفظ چون دلالت
 ان بر معنی حیوان تنها بر معنی مطلق آنها و التزام
 دلالت لفظ است بر معنی خارج لازم موضوع له
 خود از آن جهت که ان خارج لازم موضوع له او است
 چون دلالت لفظ ان بر معنی قابل علم و صنعت

کتاب **فصل** پوشیده نیست که لفظ تمام بر موضوع
لغوی مجرور وضع دلالت کند و بر جزء موضوع خبر دلالت
کند بواسطه آنکه فهم کل به فهم جزء ممکن نیست ولیکن دلالت
لفظ بر خارج معنی موضوع لغوی محتاج است به لزوم
خارج بر موضوع لغوی و در ذین باینجه که آن خارج
خارج بجهتی باشد که هرگاه که موضوع در ذین حاصل
شود او نیز در ذین حاصل شود که اگر چنین نباشد
لفظ را بروی دلالت دائم نباشد و نیز پیش از این
فوق دلالت کلامی معنی است و اما پیش از علایق
و بیان دلالت جمله کافیه پس لزوم عقل پیش

شرط

شرط نباشد بلکه لزوم فی الجمله پسندیده است
فصل هرگاه که موضوع لغوی لفظ بسیط باشد او
لازم ذینی نباشد انجا دلالت مطابقه باشد
تفهم و التزام چون هر دو استقامت لیکن تفهم و التزام
بمطابقه صورتی بندون بر آنکه این تابع و مستند
و هر جا که وضع هر دو مطابقه است و اگر موضوع
لفظ بسیط باشد او را لازم ذینی نباشد انجا دلالت
التزام باشد تفهم چون لفظ الله و چون موضوع
لفظ مرکب باشد او را لازم ذینی نباشد انجا دلالت
تفهم باشد التزام **فصل** لفظ را چون در موضوع

در خود استعمال کنند آن لفظ را حقیقت خوانند و چون
در خود موضوع له یا خارج موضوع له خود استعمال
کنند آن را مجاز خوانند و اینجا احتیاج بقرینه باشد
فصل لفظ را چون بکوموضوع له او را مفرد گویند
و اگر یاده باشد او را مرکب گویند و در هر معنی
احتیاج بقرینه باشد با چون لفظ عین و اگر لفظ از
برای یک معنی باشد او را مترادفان گویند چون
و بشر و اگر بر یک موضوع له باشد آن را متباینان
گویند چون آن که و فرس **فصل** لفظ را که
مطابق بر دو قسمت مرکب و مفرد مرکب باشد

که ۹۷

که جزء وی دلالت بر جزء معنی مقصود و آن است
مقصود بود چون راجح الجاح و مفرد است که این
حسین نباشد و این بر چهار قسم است **اقل** آنکه
جزء ندارد چون همزه متفهم **ثانی** آنکه جزء دارد
لیکن آن جزء دلالت اصلاً چون دید **سیم** آنکه
جزء دارد و آن جزء وی دلالت هم دارد لیکن
بر جزء معنی مقصود دلالت ندارد چون عبد الله
حالت علیت **چهارم** آنکه جزء دارد و آن جزء وی
دلالت بر جزء معنی مقصود هم دارد ولیکن آن
دلالت بر جزء معنی مقصود نباشد چون حیوان

ناطق که علم شخص از تجریت **فصل** لفظ مفرد بر
قسمت اسم و کلمه و اداة زیرا که معنی لفظ مفرد
اگر نام است یعنی صلاحیت آن ندارد که محکوم علیه
یا محکوم به واقع شود و اورد این معنی اداة گویند
و در نحو حرف خوانند و اگر معنی وی تمام است پس
حالی از آن نیست که صلاحیت دارد که محکوم به
شود یا نه اگر ندارد در این نوع کلمه و در نحو فعل خوانند
و اگر صلاحیت محکوم علیه بودن دارد آن را اسم
خوانند **فصل** لفظ مرکب قسم است نام و غیر نام
آن است که بروی سکوت صحیح باشد یعنی چون مستکمل باشد

سکوت

سکوت کنند مخاطب استطاری نباشد اینچنان استطاری
که با محکوم علیه باشد یا محکوم به یا با محکوم به باشد یا محکوم
علیه و مرکب نام اگر نه نفی محتمل صدق و کذب
آن خبر و نصیه خوانند و این عده است و بر این قاعده
و اگر فعل باشد آن را انشائی خوانند خواه دلالت کند
بالذات بر طلب چون امر و نهی و استهام و خواه
چون تمنی و ترغیب و تنبی و ندا و مانند آن و این قسم
یعنی آن در محاوره معتبر است و غیر نام آن است
که بروی سکوت صحیح نباشد و این منقسم به دو قسم
نقصی که نهی در وی فید اول باشد خواه باضافه

چون غلام زید و خواه بوصف چون حیوان ناطق
و این عمده است در باب تصورات و ترکیب غیر
تجیدی چون فی الارض و غیره **فصل** ادراک
معانی الفاظ مفردة و ادراک معانی مرکبات غیر
ادراک معانی مرکبات تامه ان تیه مجموع تصور
و ادراک معانی جزو فضیه تصدیق باشد این است
مباشرة الفاظ حقایق و مبانی مقام است و چون
تصدیق موقوف بر تصورات است از این جهت
بیان احوال تصورات را مقدم داریم بر بیان
تصدیق **فصل** هر چه در ذهن متصور میشود اگر

نفس

نفس تصور وی مانع از وقوع شرکت بین کمترین
باشد و اگر چه در حقیقت خود متحد چون زید و اگر نفس
تصور وی مانع از وقوع شرکت بین کمترین باشد
آن ملاک خودسترد چون مفهوم انسان و هر یک از
این کمترین ملاک خود آن کلمه و جزو اضافی وی خواهند
و جزو اضافی شاید که جزو حقیقی باشد چون زید
بانتان و شاید که کلمه باشد در نفس لیکن جزو اضافی
کلمه دیگر با چون انتان قیاس با حیوان و حیوان قیاس
بجسم نامی و نامی جسم قیاس بجسم مطلق و جسم
مطلق قیاس به هر **فصل** کلمه را چون قیاس کنی

با حقیقه افراد همه با تمام حقیقه افراد باشد یا جزو
حقیقه افراد باشد یا خارج حقیقه افراد باشد یا
اگر تمام حقیقه افراد باشد آن را نوع حقیقی خوانند
آنست که تمام ماهیه زید و عمر و خالد و ولید
است و این را از یکدیگر امتیازی نیست البته
منفصله معینه که در ماهیه و حقیقه این مدخل اند
و غیر نوع حقیقی تمام افراد است پس افراد و
متفق حقیقه باشد پس هرگاه که از فرد یا از افراد
وی بپا هو سوال کنند آن نوع در جواب مقول
پس آن کلمه باشد که مقول شود بر امور متفق حقیقه

در جواب باشد مثل هرگاه که گویند ما زید و ما عمر و
و ما بکر در جواب است یا و آنکه جزو حقیقه افراد
باشد آنرا ذاتی گویند و آن مختص در جنس و فصل
زیرا که آن جزو حقیقه افراد اگر تمام مشترک باشد
میان آن حقیقه و حقیقه دیگر آن است جنس خوانند
و مراد از این تمام مشترک است که میان آن
و حقیقه همچو جزو مشترک خوارج از آن باشد
چون حیوان که تمام مشترک است میان حقیقه
آنست و حقیقه فرس زیرا که است و فرس
یکدیگر مشترک کند در ذاتیات بسیار چون جوهر و قابل

البعاد و نافی و حساس و متحرک بالا را ده حیوان
عبارت از این مجموع است و چون حیوان تمام
مشترک است میان امور مختلفه اتفاقی پس هر
که از امور مختلفه اتفاقی بپرسد سوال کنند تمام
جنس در جواب مقول شود مثلاً که هرگاه از زنبور
و فرس بپرسد سوال کنند جواب حیوان باشد زیرا که
در این مقام سوال از تمام حقیقه مشترک است
و آن حیوان است و اگر از زنبور بپرسد سوال کنند
از تمام حقیقه تخصیصه او باشد و حیوان در جواب باشد
بلکه جواب حیوان ناطق باشد و از این معلوم شد

که هر یک

که جنس کلی است که مقول شود بر امور مختلفه اتفاقی
در جواب باشد و شاید که یک حقیقه احساس متعده
باشد بعضی فوق بعضی چون حیوان که جنس انسان است
و فوق او جسم ناطق است و فوق جسم ناطق
است و فوق جسم مطلق جوهر است و در این مقام
آن جنس که جواب این جمیع مشارکات در آن جنس
واقع شود و در جنس قریب خوانند چون حیوان که
بر همه بانسان در حیوانیت مشارکت چون کوا
بانسان در سوال جمیع کنی جواب حیوان باشد و آن
که جواب از جمیع مشارکات در وی واقع شود

ان را جنس بعید خوانند چون جسم نامی که مشترک است
میان و نباتات و حیوانات لیکن در جواب سؤال
از انسان بابت جسم نامی مقول میشود و در
جواب سؤال از انسان با حیوانات نمیشود و هر
که جواب این جمیع مشارکات روی نماید بحدی که
باشد چون جسم نامی و اگر جواب آن سه جنس
باشد بعید بدو مرتبه باشد چون جسم مطلق و علی
هذا القیاس و البعد اجناس لا جنس علی
خوانند چون در مثال مذکور و اقرب لا جنس
سافل خوانند چون حیوان در این مثال مذکور

و این میان جنس علی و سافل باشد از اجناس متوسط خوانند
جسم چون نامی و جسم مطلق در این مثال نهیست میان
آن جزء که تمام مشترک است و اگر جزء حقیقه افراد تمام
نباشد آن لا فصل خوانند زیرا که آن حقیقت را نمیزند از
نیز جوهری خواه آن جزء مشترک باشد اصل چون نامی که مخصوص است
حقیقه افراد است پس این نامی حقیقه لا از اجناس
نمیزند و این فصل لا فصل قریب خوانند و خواه مشترک
نباشد که وی نیز متمیز حقیقه باشد از بعضی مائیات
چون حاس و این فصل لا بعید خوانند و باجماع
تمیزیت جوهری پس آن کلمه باشد که در جواب ای



۱۰

هوف جوهره مقول شود و بدانکه معنی نوع را در
 است که آن ملا نوع اضافی خواهند و آن مایه است
 که جنس مقول بر روی و بر مایه است و دیگر جواب مایه
 چون است که مقول مایه بر روی و بر فرس جواب
 جواب مایه و نوع مایه شاید که نوع حقیقی باشد که قسم
 و شاید که بنا بر چون حیوان که نوع اضافی جسم مایه است
 و جسم مایه که نوع جسم مطلق است و جسم مطلق که
 جوهر است و اما آن کلمه که از حقیقه از او خود خارج است
 اگر مخصوص بیک حقیقه باشد آن ملا نوع خواهد بودند مثل
 محک و آن حقیقه نیز کند از غیر نیز مایه پس این کلمه

باشد

باشد که مقول شود و در جواب آنچه شیخ هوفی
 عرض کرده جوهره محک نسبت بانسان و اگر مایه
 باشد میان حقیقت با بیشتر از عرض عام خواهد
 چون مایه که مشترک است میان انسان و حیوان
 پس کلمات مندرج در اینجا اول نوع **ب** جنس

فصل ۱۱ خواسته **عرض عام فصل**

معرف بر چهار قسم است زیرا که معرف خلاصه
 که محتمل بر ذاتیات فقط است یا نه اگر محتمل بر
 ذاتیات فقط است اگر محتمل بر مجموع ذاتیات است
 مد نام و اگر نه مد ناقص و این محتمل بر ذاتیات است

تعريفات است رسم تام و اگر مشتمل بر ضایعات
 رسم ناقص **اول** مد نام و آن مرکب باشد از جنس
 قریب و فصل قریب چون حیوان ناطق در تعريف
ب مد ناقص و آن مرکب باشد از جنس بعید و
 قریب چون جسم نامی ناطق جسم ناطق یا جوهر
 ناطق در تعريف نهان **ج** رسم تام و آن مرکب
 باشد از جنس قریب و خواصه چون حیوان ضایع
 در تعريف انسان **د** رسم ناقص و آن مرکب
 باشد از جنس بعید و خواصه چون جسم نامی ضایع
 جسم ضایع یا جوهر ضایع در تعريف نهان و

که رسم

که رسم ناقص مرکب باشد از غرض عام و خواصه چون
 ماشینی ضایع در تعريف نهان و پیش اهل اصول
 و عریضه معرفت لاجرم اقسام مد خوانند **فصل**
 در تعريفات اشغال الفاظ بجزیه مشترکه جائز نباشد
 الا وقتی که قرینه و انچه با **فصل** بداند و مستحق خلاف
 موجودا چون انسان و فرس و مانند آن و نمیزگرد
 میان جنبال و فضول این خفایق و میان احوال
 عامه و خواصه اینها در غایب اشکال است اما در این
 مفروض اصطلاحیه و نمیزگرد میان جناس
 عامه و میان فضول و خواص آن انسان است

مفهوم کلمه و اسم و فعل و حرف و معرب و مشرف و
مانند آن **فصل** چون فارغ شدیم از مباحث مقدماتی
شروع کردیم در مباحث مضایقات و هم چنانکه در
تفصیل مضورات نظریه محتاج بدو چیز یکی بیان
موصول بقصود آن قول شایع است باقسام خود در
بیان کلیات نفس که قول شایع از ان مرکب میشود و حاصل
تضایق نظریه نیز محتاجیم بدو چیز یکی بیان موصول
که آن دلیل و حجت است باقسام خود دیگر بیان قضایا که
از ان مرکب شود و ناچار است که مباحث قضایا مقدم
باشد بر مباحث حجت پس میگوئیم قضیه و نسبت که صحیح
باشد

باشد تصدیق و کذب قائل وی و قضیه برب معنی مرکب
است از چهار چیز محکوم علیه و محکوم به و نسبت حکمیه
و حکم باجا یا سلب و فوق میانیت حکمیه و حکم در
شک ظاهر شود چرا که انجا نسبت حکمیه است زیرا
در وی حکمت و حکم اصل نیست **فصل** قضیه
بر سه قسم است حملیه و شرطیه مثله و شرطیه منفصله
زیرا که محکوم علیه و محکوم به در قضیه اگر مفرد یا یاد و حکم
مفرد آن است لافضه حملیه خواهند خواند خواه موجب باشند خواه
سالبه موجبیه ان مثل زید قائم است و سالبه ان چون
زید قائم نیست و اگر مفرد یا در حکم مفرد نباشد

قضیه شرطیه خوانند پس اگر حکم با اتصال است این
 قضیه متصله شرطیه خوانند خواه موجب چنانکه کوله ارا
 طالعیت روز موعود است و خواه لیست باشد که کوله
 و اگر حکم با اتصال است آن قضیه شرطیه منفصله
 خواه موجب باشد که کوله که این عدد باز و ج است
 و خواه لیست چنانکه کوله نیست چنین که این عدد باز و ج
 است یا مرکب از مقدم **فصل** اطلاق حلیه و شرطیه
 متصله و شرطیه منفصله بر موجدیا ظاهر است و بر
 سوا بواطله مناسب است یا موجدیا و اطر

فایده از موجدی و جودی

فصل حکوم علیه لاد قضیه حلیه موضوع خوانند و حکوم
 بل محمول و آن لفظ که دلالت کند بر حکم و نسبت
 حکمیه معانی را رابط خوانند چون لفظ ابو در زید بود
 و لفظ است در زید قائم است و حرکت کسر در زید
 و پرو در زید چنین و بی جمله هر چه دلالت کند بر ربط
 میان موضوع و محمول انرا رابط خوانند و قضیه
 حکوم علیه مقدم خوانند و حکوم بل تالی **فصل**
 موضوع در قضیه حلیه اگر خبری حقیقی باشد آن قضیه
 شخصی خوانند چون زید نویسنده است و زید نویسنده
 نیست و اگر کلی باشد پس اگر میان کثیر افراد اگر

است انرا قضیه فلهذا خواهند چون انسان نویسنده است
 با نویسنده نیست و اگر بیان کلیه افراد را کرده است
 لا فقهه خصوص خواهند و این بر چهار قسم است موجب
 کلیه سالبه کلیه موجبیه سالبه جزیه متصل قضیه
 تخصیص در علوم معتبر نیست و قضیه جمله در قیاس
 قصوم جزیه است پس قضایای معتبره در
 حصولات اربع **فصل** حرف سلب چون قضیه
 حلیه جز محمول شود ان قضیه لا معدوله خواهند
 چون زید نویسنده است و اگر جزه محمول نشود
 لا محصله خواهند چون زید نویسنده است **فصل**

موضوع سلب و آنرا معدوله الموضوع و اگر جزه
 بر مسمومه آنرا معدوله الطرفین و اگر جزه در سلب
 آنرا محصله خواهند

نست

نسبت محمول با موضوع خواه با جواب و خواه سلب
 شاید که ضروری باشد یعنی مستحیل الانفکال است
 انرا قضیه ضروری خواهند چون کل انسان حیوان
 بالضرورة و لا شئ من الانسان یحرمانه
 و شاید که نسبت ضروری بنابرین طرف و ان
 ممکنه خواهد بود چون کل انسان کاتب بالامکان
 الخاص و لا شئ من الانسان یکاتب بالامکان
 اما الخاص موجبیه و سالبه لا معنی یکی است
 بوث کتابت و سلب کتابت بیکدام انسان
 ضروری نیست و با از یکطرف که آن مخالف

حکمت آن علامه غامه خورشید چون کل انسان
 کاتب بالامکان اعم یعنی سلب کتابت از
 ضروری نیست و لاشی من انسان بکاتب بالا
 اعم یعنی بکتابت انسان از ضروری نیست
 و شاید که بر و ام باید یعنی همیشه به اعتبار ضرورت
 چون کل نهان حیوان دائماً آن لاقیه و نایه
 خونند و شاید که باطل باشد یعنی فی الجمله وان لا
 مطلقه علامه خورشید چون کاتب بالفعل **فصل**
 عکس قضیه حلیه آن شد که موضوع را محمول
 و محمول را موضوع بر وجهی که اجاب سلب صدق
 و کذب

و شاید که شرط بشرط باشد مثل کل کاتب منکر الایمان
 بالضرورة مبادام کاتب و آنرا شرط طبعاً نخواهند

و کذب اصل وی محفوظ باشد پس موجب کذب بوجبه منعکس
 میشود مثلاً هرگاه که کل انسان حیوان صادق آید
 بعضی حیوان انسان صادق آید و همچنین موجب
 جزیه منعکس شود موجب جزیه مثلاً چون بعضی حیوان
 انسان صادق آید بعضی انسان حیوان صادق
 شود که موضوع و محمول هم مثلاً فاشده اند در فاش و
 شاید که محمول اعم باشد پس در عکس کلی صادق نباشد
 و سالبه کلمه کفر منعکس شود مثلاً هرگاه که لاشی من انسان
 بجز صادق شود لاشی من انسان صادق شود و سالبه
 جزیه عکس ندارد چون لیس بعضی حیوان با انسان

انسان جسم پس استدلال کرد بحال حیوان که کمال است
بر حال خزانه وی که انسان است **تب** استغراق
استدلال است بحال خزانه بر حال طایفه حیوان که کوزه که هر
یک از انسان و بطور و جهات حکمت سفل و میخیزند
در عالم دفع پس جمیع حیوان چنین آیه است پس
استدلال کردی بحال خزانات بر حال کلیات که خزانه
انسان و بطور و جهات است و کلیات حیوان است
بالتیاس **تب** تمسیل وان استدلال بحال خزانه بر حال
خزانه حیوان که کوزه بنید حرام است بنابراین که خرطوم
و هر خزانه اضافی مسکند **فصل** استغراق و تمسیل

ظن شد

ظن شد و قیاس مفید بقین شد پس عمده در باب
تحصیل نقد بقیاس است وان عبارت است از قول
مؤلف از نقضا با که لازم آید از وی قول دیگر خدایه که
عالم متغیر است و هر چه متغیر است حالت است پس عالم
است و قیاس برقی قسم است **اول** افزای که در
نتیجه یا نقض نتیجه بالفعل مذکور نباشد چنانکه مذکور شد
استثنائی که در وی نتیجه یا نقض نتیجه بالفعل مذکور نباشد
کوزه اگر آدمی یا حیوان یا گیاهی آدمی است پس حیوان یا
لیکن حیوان نیست پس آدمی نیست **فصل** قیاس افزای علی
بند یعنی مرکبات از کلیات صرف و یا غیره و قسم اول

ظاهر تر است پس بروی اقتضای کنیم و این بر چهار نوع
 است زیرا که نسبت میان موضوع و محمول مجهول باشد
 احتیاج بتوسعی که او را با هر دو طرف نسبت بدانیم
 و نسبت میان موضوع و محمول معلوم شود و او را **عقد اول**
 خوانند چنانکه موضوع مطلوب را بر طرف خوانند و محمول را بر
 خوانند و حد وسط اگر قبول شود اصغر از موضوع شود
 را آن را شکل اول خوانند و اگر عکس آن باشد آن را
 شکل رابع خوانند و اگر محمول شود در آن شکل نیز خوانند
 و اگر موضوع شود در آن شکل ثالث خوانند **فصل**
 شکل اول لا شرط آن است که صغرای وی یعنی قضیه

که مشتمل

که مشتمل بر صغریست موجب باشد تا افراد صغری را وسط اندازد
 شود و کبری وی یعنی قضیه که مشتمل بر کبریست کلیه باشد حکم
 از او وسط استعدی با صغریست یعنی پس صغری شکل اول
 موجب باشد و کبری وی کلیه باشد و نتیجه وی چهار است
 موجبین کلیتین نتیجه موجب کلیه باشد **۲** موجب فرجه صغری
 با موجب کلیه کبری نتیجه موجب فرجه باشد **۳** موجب کلیه کبری
 کلیه کبری نتیجه سالبه کلیه بود **۴** موجب فرجه صغری با سالبه
 کلیه کبری نتیجه سالبه فرجه باشد پس شکل اول مشحون محصور است
 اربع است و شرط شکل ثالث است که مقدمین وی مختلف
 باشد با یکدیگر سلب یکی موجب باشد و دیگری سالبه باشد

ب ان است که کبری وی کلمه باشد و فرو بنجه وی نیز
 چهار است **اقل** موجب کلمه صغری و سالیه کلمه کبری چنانکه
 کوئی هم **ب** است و هیچ از **اب** نیست پس هیچ را
ج ۱ نیست **ب** عکس این یعنی پنجم سالیه کلمه باشد چنانکه
 کوئی هیچ از **ج** نیست و همه **اب** است پس هیچ را
ج ۱ نیست **ب** موجب جزئه صغری و سالیه کلمه
 بنجه سالیه کلمه باشد چنانکه کوئی بعض **ج** است و هیچ
 از **اب** نیست پس بعض **ج** ۱ نیست **ج** ۲ سالیه جزئه
 صغری و موجب کلمه کبری بنجه سالیه جزئه باشد چنانکه بعض
ج **ب** نیست و همه **اب** است پس بعض **ج** ۱ نیست

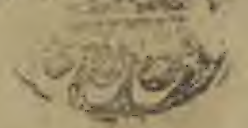
پس بنجه سالیه کلمه باشد و سالیه کلمه کبری
 ان است که صغری وی موجب باشد و شرط هم می از بنجه
 وی کلمه باشد و فرو بنجه وی شش است سله منجه ایا است
 و سله منجه سلب نه و ان سله کبر منجه ایا است
 اول موجبین کلمه بن باشد چنانکه هم **ج** است و
ب است **دوم** صغری موجب جزئه و کبری موجب کلمه
 کوئی بعض **ج** است و همه **ب** است **ب** ۱
 صغری موجب کلمه و کبری موجب جزئه چنانکه هم **ج** است
 است و بعض **ب** است پنجم این روز بنجه این است
 که بعض **ج** است و اما آن سله ضرب کبر منجه سلب است
اقل موجب کلمه صغری و سالیه کلمه کبری چنانکه همه **ب** است

و این از **اب** است **ب** موجب غریه صغری و سالک
 کبری چنانکه بعضی **ب** است و این از **ب** است
ب موجب کتبه کبری و سالک جزئی صغری چنانکه همه
ب است و بعضی **ب** است و نیز این سالک
 این است که بعضی **ا** است و شکل رابع بعد از
 از طبع پس او را بنا و ردیم لا قیاس استنداء بر قسم
 الفضا و الفضا انما ان است که مرکب شد از منفصله
 لرومیه با وضع مقدم و اولاً نتیجه وضع ناله باشد
 کوته اگر جسم انسان است حیوان است لیکن انسان
 است پس او حیوان است و با مرکب شد از منفصله
 و وضع ناله ان لا نتیجه وضع ناله باشد چنانکه کوته

در مثال

در مثال مذکور لیکن او حیوان است پس انسان است
 و اما الفضا ان است که مرکب شد از منفصله حقیقه
 با وضع احدی جزئین و ان نتیجه وضع جزو دیگر شد پس
 اولاً هر چه نتیجه شد چنانکه کوته این عدد با وضع شد با
 فرد لیکن فرد است پس روح نیست لیکن روح است
 فرد باشد لیکن روح نیست پس باید لیکن فرد نیست پس
 روح باشد با مرکب شد از منفصله مانع اجمع با وضع
 احدی جزئین ان لا وضع جزو دیگر شد پس او را نتیجه
 است چنانکه کوته این جسم یا نتیجه است یا حجر لیکن
 است پس حجر باشد لیکن حجر است پس حجر باشد و با

باشد از منفصله ماله اخلو بارفع احد انجوش
 وانرا نچه وضع جزو دیگر باشد پس نچه او نیز باشد
چنانکه گویند این بالا جو باشد یا لا سحر است پس لا سحر
لیکن سحر است پس لا سحر باشد منت کتاب یحیی
 الملک الوهاب تبارک و تعالی یوم جمعیت و دوم
 تدرج الحرب من ثور ^{۱۲۳۰} هزار و ده لیست
 شش کتبه سید حسین ابن لاسید محمد تقی ابن
 لا میر عبد الوهاب بنی ^{۱۲۳۶}
 کتابی از ششم بعد از و تار ^{۱۲۳۶} بوقت جولای و مرداد
 من لزم که ششم کتابی از ^{۱۲۳۶} کتابیم فرو شد نیز ^{۱۲۳۶}



حاصل و ان اقل صلاته
 این میر محمد محمود عبد الوهاب
 احسنی



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

مد ٢٢٤ صفح
ورد في
١٢٤٤

حاشية

بسم الله الرحمن الرحيم مما ذكره

تتميم المنطق والكلام في شرح ذكر المنطق المتعارف ودرجته
بالصحة والسلام على صفوة الأنام وآله وصحبه الطه الكرام **بعد**
فقد عالجنا في هذه المقالة ما روي عن أبي جعفر عليه السلام من أن
شيئاً من علمي لم يزل في سائر الأقطار لم يزل في سائر
الأمم حتى مضى بالاتباع ولم يزل في سائر الأمم حتى مضى
النسخ الصحيح ومضت عن ربه الحق الصريح وانت كنهات
فلا عمنها الزيادة المتدولة وانت إلى تقيقات لم يزل في سائر
القطر والتمناؤه مع أني ألبسها بالاستعجال على طرق الأركان
حال اشتغال بعض من لم يوفق في الزكاء والاستعجال وقف
لاستكمال ورفاه إلى معارج الكلام ينطق المنطق الذي هو
العلم في رتبة الترتيب فليست به كمال في المنطق ببيان
كل غيب في رتبة الفاعل من فعلها الماهر دون واني قدما الجمل
فصوف يدعى الكلمة منه أو على أنه الخلق انه خير من أعان لا
أعنه ولا شيعين الأياد ولا حول ولا قوة الا بالله **قوله**

الحمد لله الذي هدانا لهذا إنا كنا لسوا الطريق وجعل التوفيق خير من غيره

الحمد لله هو الذي وصف بالجمل على حصة المنطق والتجيب والمراد بالجمل
الاجابة على لانه صفة الفعل وهو بالاجابة كذا ذكره المنطق وهو امر
الكشاف والمدح يعم الاجابة ويغني عن القول ولا تعال حاشية
وقيل المدح امر مخصوص بالاجابة ومثال اللولو مصنوعه وقيل
الحمد يعم الاجابة ويغني عن المدح كالمدا لا يجب ان يكون الحمد عليه
اجابة بل يختلف المنهج عليه لانه امر قائل **قوله** الذي هدانا
فصل في العبدية العبدية على ما توصل إلى المطلوب وقيل بل الدلالة
إلى المطلوب ودرج الاول وسبب الثاني إلى البعض ونقص بقوله
واما ثمرة هذا العلم والاول امر متفق من يقول تعالى انكم لا تعلمون
من اجبت واحتمال التجوز مشترك ولان في سائر حمله
على هذا المعنى محال فقام وقال المنطق حاشية الكشاف ما حاصله
انما سجدى بنفسها وبالي وباللام ومعنا على الاول لا يصلح
وعلى الثانيين اراءة الطريق فافهم **قوله** وسوى الطريق
اسم الطريق المستوي والاصراط المستقيم والمراد بغير اللام
عموما ولكن ان يخص في الاسلام لكن الاول انيب **قوله**
وجعل التوفيق خير من غيره وجعل الأسباب موافقاً للاسباب
ثم خص بالخير وحاصله توجيه الاسباب بالاسباب بالاسباب

وَالصَّلَاقُ عَلَى مَنْ أَدَسَلَهُ هُكُّهُ هُوَ بِالْهَيْدَةِ حَقِيقٌ وَتَوَابِيرُ الْإِقْدَاءِ
يَلْتَقِ وَيُغْلَى إِلَيْهِ وَأَصْحَابُ الدِّينِ سَعْدٌ وَأَفِي مَنَاجِجِ الصِّدْقِ بِأَلْفِ
لَتَصْدَقُ وَصَعْدٌ وَقَوْلُهُ لَنَا الظَّاهِرُ فِيهِ مَرْجِبٌ الْمَنْ تَعْلَقَ بِرَفِيقٍ لَكِنَّ اللَّفْظَ لَا يَصِدُّ
مَعَادِجِ الْحَقِّ بِأَلْفِ لَا تَصِلُ بِمَنْ فِي حِزِّ الْمَنَافِ إِلَيْهِ وَلَئِنْ الْمَعْمُولُ لِلشَّيْءِ الْأَحْيَاقِ
لِيَحْقِيقَ وَيُعَدُّ وَقَبْلَ الْعَامِلِ فَأَمَّا أَنْ تَعْلُقَ بِمَجْدُوفٍ يَتَسَرَّهَ الْمَذْكُورُ وَتَعَالَى لُطُوفُ
مَنْ مَدَّ يَدَهُ إِلَيْهِ رَاجِعَةً مِنَ الْعَمَلِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُهَذَّبُ
فِي قَوْلِ صَاحِبِ التَّحْقِيقِ وَكَثَرُ الْأَصُولِ جَعَلَ وَتَأْتِيهِ كَيْفَ
مَرْجِبُ الْمَنْ كَالْأَخْفَى عَلَى مَنْ لَمْ يَفْطَرْ سَلْبَةً وَنُظْمَةً سَلْبَةً **قوله**
وَالصَّلَاقُ عَلَى مَنْ أَدَسَلَهُ هُكُّهُ هُوَ بِالْهَيْدَةِ حَقِيقٌ
اسْمٌ لِلْمَصْدُورِ بِالْمَصْدَرِ اُطْلُقَ عَلَيْهِ بِأَلْفِ **قوله** هُوَ بِالْهَيْدَةِ حَقِيقٌ
مَصْدَرٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَعْمُولِ لَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ يَدْرِي بِهِ **قوله** وَتَوَابِيرُ الْإِقْدَاءِ
يَلْتَقِ بِمَنْ تَعْلُقَ بِالْإِقْدَاءِ وَلَا يَلْتَقِ تَعْلُقَ بِمَنْ تَعْلُقُ فَإِنَّهُمْ **قوله** بِالْمَقْدُورِ
تَعْلُقُ بِسَعْدٍ وَأَوَّلُ الْبَاءِ لِلْسَّبَبِ **قوله** بِالْحَقِيقِ تَعْلُقُ
بِصَعْدٍ وَأَوَّلُ الْبَاءِ لِلْسَّبَبِ كَمَا سَبَقَ قَوْلُهُ بِالْمَقْدُورِ وَالْمَقْدُورُ
مَعَارِجُ الْحَقِّ وَتَعْلُقُ أَفْصَالُ سَبَبِ الْحَقِيقِ وَالْإِقْدَاءُ وَتَحْتَمِلُ الْأَسْفَارُ
وَالْمَقْدُورُ هَذَا الْحُكْمُ حَقِيقٌ لَا رَيْبَ فِيهِ فَتَعْلُقُ **قوله** وَبَعْدَ هَذَا
إِسْتِثْنَاءُ إِلَى الْمَرْبِ الْخَاضِرِ الَّذِي سِوَاهُ كَانَ وَضْعُ الدِّبَابِ
قَبْلَ التَّصْنِيفِ أَوْ بَعْدَهُ لِأَنَّ الْخَاضِرَ الْمَرْبِ وَالْمَقْدُورُ
فِي الْخَارِجِ فَتَقْبَلُ مِنْهُ أَنْ كَانَ وَضْعُ الدِّبَابِ بَعْدَ التَّصْنِيفِ

غَايَةُ تَهْدِيبِ الْكَلَامِ فِي تَحْرِيرِ الْمَنْطِقِ وَالْكَلَامِ وَتَقْرِيبِ الْمَرَامِ
مِنْ تَقْرِيرِ عَقَائِدِ الْإِسْلَامِ جَعَلَتْهُ تَقْبَلُ مَنْ حَاوَلَ التَّحْقِيقَ

فَالْأَمْرُ إِلَى الْخَاضِرِ فِي الْخَارِجِ لَا يَسْتَعْمِلُ إِلَّا بِأَنْ يَرُدَّ إِلَى الْمَقْدُورِ
الْمَقْدُورِ الْكَلَامُ وَدُونَ الْإِقْدَاءِ وَدُونَ الْمَقْدُورِ وَدُونَ الْمَقْدُورِ
الْمَقْدُورِ الْكَلَامُ وَدُونَ الْإِقْدَاءِ وَدُونَ الْمَقْدُورِ وَدُونَ الْمَقْدُورِ
الْكَلَامُ الْإِقْدَاءُ الْكَلَامُ الْإِقْدَاءُ الْكَلَامُ الْإِقْدَاءُ الْكَلَامُ الْإِقْدَاءُ
لَا يَلْتَقِ الْخَاضِرُ الْمَقْدُورُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا خَاضِرًا وَبِالْبَيْنِ الْإِقْدَاءُ
وَالْإِقْدَاءُ الْكَلَامُ الْإِقْدَاءُ الْكَلَامُ الْإِقْدَاءُ الْكَلَامُ الْإِقْدَاءُ
وَالْإِقْدَاءُ الْكَلَامُ الْإِقْدَاءُ الْكَلَامُ الْإِقْدَاءُ الْكَلَامُ الْإِقْدَاءُ
بِأَنْ يَرُدَّ إِلَى الْمَقْدُورِ الْكَلَامُ الْإِقْدَاءُ الْكَلَامُ الْإِقْدَاءُ
فِي ذَلِكَ الْمَقْدُورِ وَلَا تَكُنْ إِلَّا خَاضِرًا لِهَذَا الْكَلَامِ الْإِقْدَاءُ
إِلَى الْخَاضِرِ الْمَقْدُورِ الْكَلَامُ الْإِقْدَاءُ الْكَلَامُ الْإِقْدَاءُ
الْمَقْدُورُ الْمَقْدُورُ الْكَلَامُ الْإِقْدَاءُ الْكَلَامُ الْإِقْدَاءُ
الْكَلَامُ الْإِقْدَاءُ الْكَلَامُ الْإِقْدَاءُ الْكَلَامُ الْإِقْدَاءُ
الْكَلَامُ الْإِقْدَاءُ الْكَلَامُ الْإِقْدَاءُ الْكَلَامُ الْإِقْدَاءُ
قوله فِي تَحْرِيرِ الْمَنْطِقِ وَالْكَلَامِ تَحْرِيرُهَا بِأَلْفِ
تَحْرِيرُهَا بِأَلْفِ تَحْرِيرُهَا بِأَلْفِ تَحْرِيرُهَا بِأَلْفِ
لَهَا فِي الْأَوَّلِ **قوله** وَتَوَابِيرُ الْإِقْدَاءِ
لَهَا فِي الْأَوَّلِ وَتَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَقْدُورُ حَقِيقٌ عَلَى الْخَاضِرِ الْمَقْدُورِ

التمايز النفوس المخصوصة والالفاظ المخصوصة باقية ولا تتابع العالي
 المخصوصة حيث عبر عنها بالالفاظ المخصوصة او المركب من اثنين منها او غير
 فعاله قوله سبع عشرة اعادة واثني ثمانية وواحد على اقل التعداد فان
 في قوله في المخطوط محاذرة اقامة التسوّل العموم لما يجب الوجود فاسمى في الكتاب
 منه في الكتاب وكبره اثنى باكر قبل التسوية في الخاصة لا يتباين به
 من بعده في الكتاب في المصنف من العلم انه ما سرق عليه التسوية في ارباء وهو ذو حدة

او بحسب اصدق و بدو فی عالم النسل
الطریق و فی بعض شایات خاصه
فرقید کن الجز فی الکلی و جز آن
مجموع السالی

العلم من الصورة إما حصة من الشيء العقل متصل بمروره في الشيء العقل
فإن العلم من حيث أن العلم من نفس الصورة لا من صورته كحقيقة
على اللاحق لا حصه لها الذي هو نسبة بين الصورة والعقل ولأن المقابلة
من صورة الشيء الصورة العقلية فلا تنفي كحقيقة الكبرية ولا يخرج
عنه العلم بالخبريات المادية عند من يقول بانقسام صورته في النوعية
وذلك ليس من المراد بخلق الصورة الحاضرة عند الفكر سواء كانت من جنس
وغيره كالأشياء غير الحسية فغيره وسواء كانت تحت الصورة العقلية
وغيره العلم المحصيل أو عينها وهو في العلم الحسوس وسواء كانت في
الفكر كافي علم النفس كحقيقة أو من الاله كافي علمها كالحسوس
وسواء كانت عين الفكر كافي علم الباري حق سبحانه أو غير ذلك
على سبيل الكليات وقد يفتن منها بالعلم المحصيل أو كالحادث مع

[illegible]

اكان اذعانا للنسبة فتدقيق والاقتصور وبقية ما بالقرن

الانتقام الى البداية والكتب انما يكون فيها ما لا حاجة اليه من الانتقام
محرى من المطلق وان لم تحرف كل فرع منه على ان تخصص النظم من غير ضرورة
واعي مع ان التعميم انب تارة من **قوله** ان كان اذعانا النسبة
فتدقيق عدل في العبارة المشهورة وهي ان النسبة واقعة ليست بآية
لانها يرسل في التحليل فانه اذا كان بقرع النسبة اولاد وقرعها كذا النسبة
والوهم ضرورة ان المدرس كسبنا جانية الزوم هو الوقوع او لا الوقوع الا ان
كتب الادراكات ليست على وجه الاذعان في التعميم بل على سبيل التحليل
والجواب في هذا اننا انما نحقق الامر من المقام وهو ان التدقيق
نوع اقوى من الادراك من غير مقتضاه وادراكا لباقي المتعلق كما يشهد
بالرجوع الى الوجدان وان النسبة تتعلق ايضاً بما يتعلق بالتدقيق
اعني ان النسبة واقعة ليست واقعة ولا حرفة متعلق بكون شي **قوله**
والاقتصر سواكم كمن ادرك النسبة اصلها كالتصور لا طراف او ادراكها
لا على وجه الاذعان اما بان لا تسلسل او بكونها الاذعان كالتصور
والان شاء الله بان يجوز قائلها انما كمن لم يحصل الاذعان بها كما
النسبة المذكورة **قوله** ويشمان الضرورة اي ياخذ كل من
التصور والتدقيق قسما من الضرورة الى الضروري والكتب الجاهلي
الكتب بالنظر في الضرورة معني ان التمام كل من التصور والتدقيق

او كذا

كما ينبغي

الضروري والا كتاب بالنظر

الضروري والنظر يدعي فان كل عاقل يحسن ان يحصل بعض التصورات
والتدقيق ان كسبه والحكمة والبرودة والتدقيق بان الكل اعظم من الجزء
مع نظر الكتب وحصل بعض آخر منها كالتصور والكتب والتدقيق
العالم حادث بالنظر والكتب وهذا الطريق اعني الاعمال الى البدئية
اسم من تكلف الاستدلال عليه بانه لو كان الكل نظرا لدارا وتسلل
بدرست لا يحسن شي منها الى الكثرة مع ما فيه من التوقف على شي
الكتب التدقيق من التصور ثم على حدوث النفس على ما هو المشهور
الا مدعى البداية من مقتضات الدليل والظواهر وبذلك كافي في
كسب الكل فلا حاجة الى الدليل عليهم لا بد من دعوى البداية من حيث
الاجتناب الى الكثرة وذلك بعينه دعوى البداية من عدم جازية الفصل
الاستدلال بالافرة يؤول الى دعوى البداية من المطلق فكيف يؤول الى
ذلك فانه مما لا محالة فخرنا بالنظر في تلك نظرية المشهورة في
قوله الضرورة والكتب بالنظر المشهور بتدقيق الضروري ما يشهد
حصوله بالنظر ولا يتوقف عليه ويراد اننا في تصور والتدقيق الا ان
حصوله بالنظر بل الجس لان صاحب القصة القديمة يعلم الطالب كذا
بالجس من وجه يمكن اجواب بانها خسر يدعي بالنسبة الى نظرية
بشره او يحصل تحت القوة لكل ذلك من مقتضى حصوله بالنسبة الى

قوله

وهو ملحة حطة العقل الخليل المجهول وقد يقع فيه خطأهم

او الترتيب ان لا يكون حصول الشيء الا بعد حصول شيء آخر واجواب ان لا يتم
ان الترتيب ما ذكرتم باسم جزالة والعلل المستندة للمعلوم الشخصي على
القول بان يكون هناك علة ان يكون حصول المعلوم على منتهى
ابتداء ثم اذا وجد باحدى العلة لا يكون علة العلة الاخرى ولا يستلزم
يكن حصوله بدون كل واحد منها لا يمكن وجود الاخرى فلو كان الترتيب
ما ذكرتم لم يكن شيء من علة العلة ما يتوقف عليه الشيء من الترتيب
هو الامر الصحيح فلو لا شك ان يبعث العلة المذكورة ان تال شخص
العلل فحق القول ان اذا حصل علم بالكتب يعلم ان تال علم بالكتب في العلم
وان امكن حصول ذلك العلم بدون هذا الطريق سلك ذلك كمن لا يتم انما
حصول هذا العلم المخصوص بغير الكتب فان العلم حاصل بالكتب في العلم
الحاصل بالجدس الشخص في غير ما يحتاج في حصوله الى غيره فلو كان يحتاج
وما لا يحتاج فيه الى غيره فلو كان في الترتيب العلة المذكورة في الترتيب
يصدق عليه انه يحتاج في حصوله الى العلة المذكورة في الترتيب
مراد من هذا ما ليس هو علة من العلة بل هو العلم ان النظر في البداية
تحتل في هذا الاختصاص من الامور فانها في
المعقول لتجسّد المجهول لما كان معرفة الترتيب في الترتيب من الترتيب
النظر في هذا الملاحظة من الترتيب في العلم كما علمه من الترتيب في الترتيب

المعقول

فاجتنب الى قانون لعصم عنه وهو المنطق م

والنقد اليه بما ورثه خلف الملاحظة في حصول صورة الشيء بان يجعل في الصورة
آلة ملاحظة غير ذلك الشيء كالملاحظة في الحروف وفيه فالتنظر من وجه النفس والنعائما
الى المعقول نحو المجهول تصور او تصديقا واحدا كان التصور كالملاحظة بالعلم
وهذا الرسم بالخاصة وهذا الجواب بان العرف يجب ان يكون علميا
فالتنوير باسم التركيب في ذلك الملاحظة والمفرد بان التعرف بالمفرد ان يكون
بالمتغيرات وورد في حيز اسمها على الذات العلة او حيزها
اعم كجاء المندوم فلابد من ترتيب كصفة فالتنوير بالتركيب في الترتيب
والترتيب او بان التعرف به من جهة الترتيب وبعض المتغيرات في النوع
فذلك عدل الملاحظة الى هذا التعرف فتصوره مع افراد النظر على كفة سواء كان
بالفرد او بالتركيب معلوما كان او مضمونا او مجهولا بالتركيب معلوما كان او
بالملاحظة هو الترتيب نحو العلم فلو قصد انما في السياق سواء قصد
بالغاية فلا يقتضيه فعل المبادئ المترتبة وقصده في الترتيب في الترتيب
واخباره بل سيجل في اخباره اما عقبه في الترتيب في الترتيب في الترتيب
وقد نرى في الخطا كانت هذه من غير ما اذلوله لما ناقض الترتيب في الترتيب
مناهي اليها الا انكار فاجتنب الى قانون ان قاعدة كلية مستطرها انما
الخرجات لعصم ذلك القانون من الخطا اذ اوعى في هذا السور وان
لا حاجة فيه الى اثبات عدم الكفاية بالنظر في الترتيب في الترتيب

قوله

والخطا او وقوع الخطا في الفكر كما في مستند الاضجاع الى العاصم على انه
لو كنت لم تنع الخطا ووقوعا ليعا حبا على لفظه التحقيقية واليه
الاستعانة بالاشتمال به ثم لم يجرى حديث نظرية المنطق وبعدها اولاً
اليه في البيان لما جئنا فان قلت وقوع الخطا انما يستلزم الاضجاع الى معرفته
الطريق الفكرية وجوده انما على الوجه المحرر لا على الوجه الكلي فحدثت الاضجاع الى
جوانب المنطق لا اليه فلاتم التوب قلت وقوع الخطا بالنقل
يستلزم عدم دمايته جميع تلك الطرق والمواد ومن العلم المتعين بالحق
النظرية انما يحصل من الكليات فحدثت الاضجاع الى قانون في الكتاب
المطالب الى الجمل ولا في الاضجاع ومنها الالهة القدر وفيه نظره
جواب **ق** وموضوعه موضوع العلم بما بحث فيه عن احوال
الذاتية رجع اليه في الالهة وهو الخارج المحول الذي لم يمتح الى الالهة
اولا بابه على ما ذكره المتأخرون وذلك البحث انما بان يجعل موضوع
العلم بعينه موضوع المسئلة ويثبت له ما هو عرض ذاتي كالطبيعي
في قولهم كل جسم طبعي فله حيز او بان يجعل موضوعه موضوع المسئلة و
له ما هو عرض ذاتي كالحيوان في قولهم كل حيوان فله قوة للامش في الالهة
ما هو عرض لامر اعلم به طان لا يتجاوز في المعلوم عن موضوع العلم صرح
به فانه التمثل لقول العلماء كل مسكر حرام او يجعل عرضه عرضه

الذاتية وموضوعه موضوع المسئلة ويثبت له العرض الذاتي له او بالحقبة الالهة
اعلم باله طان الذي ذكره قولهم كل متحرك له حركتان مستتمتان لانه وان
سكن منها فقولهم ما بحثت عن احوال الذاتية محل تفصيل فذكرناه او
لاربعه في اربعة مجتبه في العلوم عن الاحوال المنخفضة بانواع موضوع العلم
كما مر بل من علم الاوجه بوجهه ذلك كما يظهر عن منبع وقد نص في
الاشياء بعد ما عرف موضوع الصناعة بما بحثت منها عن الاحوال
اليه والعوارض الذاتية على ان الباعل من القضايا باله محمولاتنا
عوارض ذاتية منه الموضوع ودوناه او احواله وممكن ان يكون قوله
عن الاحوال المنسوبة اليها انارة الى المحولات التي اسرغ في ذاتها
ليس موضوع العلم كما تفصيله وانما توجب المتأخرون حيث ما هذا
فله الاغراض الذاتية للموضوع فاما محمول علم المسائل فاعلم ما عليه
فمنها ما محمول على الموقف بين محمول العلم ومحمول المسئلة كما فرق
بين موضوعها فمكون محمول العلم ما محمول على المحولات المسائل على طريق
الترتيب مستلزام استيعاف الموقف من المحولات انما فانه اذا جئنا
على وجه الترتيب كان عرضاً ذاتياً للجسم الطبعي فانه لا احد ما كان
لاحاقه الى ذلك اذا المعنى في الحكم الذاتي من قوله جميع افراد الموضوع
اما على الاغراض او على سبيل التفاعل فكل محمول من محولات المسائل

الأول على الجمع اذا موضوع العلم مكنون عرضا ذاتا لعنصر الشئ
 وغيره على ان لا يمتنع الشئ لغيره اخص وكان ذلك الشئ مما حال لحوافه
 الى ان يصير نوعا مما لا يقبل ليس عرضا ذاتيا فان قلت لم يحل
 الشئ خارجا عن العرض الذاتي مطلقا وكيف وقد مثل العرض
 الذاتي الشئ على سبيل التعاقب بالاستغناء والاختصاص والتركيب
 والفردية مع انه قد يمتنع وهو غيره ان المستتم النقي محققان نوعا
 وكذا الزوج والزوجي لما اخرج عن القسم المحقق على الإطلاق حيث قال
 والتمس المستوفات الاولى اما ان يكون بفضول وانما ان يكون
 بعوارض من الجنس البشري اوليه مثل قولنا كل كرامات او اعضاء
 وقولنا كل جسم المتحرك او سكن او ما بعوارض لا يكون للجنس اوليه
 وان كانت التسعة بها اوليه وذلك لانه كانت العوارض انما تعرض
 للجنس اذا صار نوعا معينا مثل قولنا كل عدد الزوج والفاقد فالزوج
 والزوج ليس بعرض للعدد الاول بل ما لم يصير العدد نوعا معلوما لم يكن زوجا
 او فردا لان الزوج والفرد عوارض لازمة لانه واحد وكذا التسعة الحيوان
 الى اللفظ فكذلك التسعة لان هذه عوارض تعرض للانسان وغيره
 بعد ان قامت طباعا النوع ولا يكفي طسعة الجنس في ان النوع
 شئ من هذه العوارض فمن حيث التسعة اوليه للجنس اما بما يتسا

اوليه قلت هذا الكلام من الشئ نفع بان عد الشئ على سبيل
 التعاقب من الاول اعني الذات من جهة وان العرض الذاتي منها بالتحقق
 هو المقسم لكل واحد من العنصرين ولا شك ان البحث لم يمنع من بيان
 شئ من تلك على سبيل المقسم المراد من العنصر الذي هو العرض الذي
 بالتحقق فلما بان بعبارة الى ما ذكرنا وابقه قد سطر الشئ في الشئ
 على سبيل التعاقب بل ان لا يكون الموضوع عنه وعن تعاقب كسبب المضا
 او بسبب العدم الذي تعاقب خصوصاً بمثل الخط بالنسبة الى الاستغناء
 والاختصاص والعدد بالنسبة الى الفردية والزوجية فالشئ في الموضوع
 لا الى تعاقب شئ بل الى سلب فقط فهو عرض غريب ومما سطر كلامه
 لبيان كون مع شدة اوجه شأنا لا في الموضوع وكل المحولات
 ربما لا يكون منها التعاقب والنسبة والعدم واللكل كما في الاصول المحصورة
 بانواع الجسم الطبيعي من الافلاك والمعادن والنبات والحيوان او المراد
 بالتمتضا ومنها المحقق بل عليه ان قال التسعة الاوليه بالعرض لا بالآية
 قد يكون تعاقب كقولنا كل خط استقيم وانحن وكل عدد زوج
 فرد وقد يكون غيره تعاقب كقولنا ان من الحيوان ما مؤنث وما ذكوري
 ومنه طيار ومنه جعل التسعة الاخرى لاسل التعاقب بل مع كسبب التضا
 المشهور من الاقسام ولقد استغنى الكلام وبني بعد وفاق في هذا الكلام

المعلوم التصوري او التصديقي من حيث انه يوصل الى مطلوب
تصورى فليس بمعرفة او تصديق فليس حجة التصورات على
اللفظ

ترانا الصديق انما وانما شفا انقول السخ من الا الى امارك محبة الجبال
العالم من الجبال والارفتون من حصف النفس الى روضة الكمال

بنور البصيرة عليه الحال ولا يفتون الى ما قبل او قال **قوله** المعلوم

التصورى موضوع المنطق المعلوم التصورى لم يزل يوصل الى مطلوب

تصورى والمعلوم التصديق لم يزل يوصل الى مطلوب تصديق وقته

فانظر الى التفسير في قوله الموصلى الوترى في التفسير قال

في الاول وبسبب معرفة الثاني وبسبب فهمه فان كان المنطق التصورى

والتصديقات لا تقضى بالموصلى الوترى الذى هو الموقوف والمجرب

عن الايمان المتعبد فيها والابعد في التصديقات والحق ذلك فترى

بغير التفسير وارجاع جميع المباحث الى مباحث الموصلى الوترى

كون قوله لم يزل كذا في قوله ان اتخذت بالامر الذى هو كذا

او الموقوف كذا وكذا فترى حال التعضا بالاولى كذا وكذا

بحسب تلك الاحوال واحوال الموصلى الوترى وبغير ذلك فترى

في بعض موضوع الطب من الانسان في قوله لم يزل كذا وكذا

من الانسان يستحق بالكلية لم يزل كذا وكذا **قوله** التصورى

دلالة اللفظ الدلالة كون الشيء بحيث يعلم منه شئ آخر وانما يخصه

في عقل احد العقل من الدال والمطلوب علة فانه عقل لا يخلو

ايضا لان الاثر على الموتر او اثارى الموتر الواحد على الاثر الاخر وضر

وهو ما كان للعلاقه بينهما جعل الجاهل اياه له وطبيع وهو ما كان العلة

بينما احدثت الطبيعة الاول عند عرض الثاني كذا وكذا

واحداث البياض عند عا بعضها بعض وصوت السعال عند

عند النفس عليه فان الطبيعة تبعث باحداث تلك الدلائل

عروض تلك المعاني فان الرباط بين الدال والمطلوب هو

كما ان الاول هو الوضع وهو لا يتغير في اللفظ فان دلالته على كذا

الصورة على الوجه منها بل لا يتغير في اللفظ المراجع المخصوص

بأنما فترى دلالته الاثر على الموتر او اثارى الموتر على كذا وكذا

في ارجح وان عرفت بان الطبيعة تضطر فترى هذه الصورة على كذا وكذا

انما يتغير في ارجح شئ ان عدم الاضطراب في الثاني لا يتغير

استعداد المرض والتحقيق ان كان المرض المخصوص مستلزما للصوت

المعبر والمراجع المعبر كذا وكذا الكيفيات النسانية كذا وكذا

استعدادا متعلبا كانت لها دلالته عليه فلا ساقى ذلك نحو الدلالة

الطبيعية بغيره فان من لا يعرف الارتباط العقل من تلك الدوائر

مدلولها فنقل البياض وما رسته عادة الطبيعة ولا ساقى

الدلالة تستغنى عنها لانها تستند الى العلاقة العقلية

ان

على تمام ما وضع له مطابقة وعلى حيزه تضمن وعلى الخارج التمام
ولا بد من التوهم عقلا او عسفا ويلزمهما ما

فرضنا استواء كانت باقية على ما وجدنا في حق الطبيعة في اللفظ
ونزله على كل ما لا يرضى به عندنا هذه السيرة الى غير ذلك
ما يجده من شيع **قوله** على تمام ما وضع له مطابقة لم نقل على جميع ما وضع له
لاستعادته بالتركيب ولا على غير ما وضع له مع انه اخص منها على ان التمام
لاستعادته بالتركيب لان مقادير البعض تختلف في الجمع وان مقادير البعض
قوله وعلى حيزه تضمن وعلى الخارج التمام هذه الدلالة العقلية ان العقل
اللزوم شرطه كحق الدلالة الانشائية ليس معبرا فيه **قوله** ولا بد
اللزوم عقلا بان تمنع عقلا تصور اللزوم دون اللازم كما بمنع البعض والعرض فان
الشيء موضوع للعدم المعين بالعبر والبصر خارج عنه فان استعادته الى البصر
شايع دون فرض تجاوزه فالتصورات فالتصورات لا يصح لها تصور ولكن غير المتكلم
التي في الصدور قال الله تعالى عت ابصارهم الى غير ذلك من الظواهر
والاصل الحقيقة على ان المناقضة في المثال غير ضرورية **قوله** او هو باطل
في محرم العادة تصور اللزوم دون ذلك من الحاصل والجوهر فاختارنا
اهل اللوحيات لانه لا يرب في هذا المعنى فاسقاطه عن درجه الاعتبار
غير مستحسن لعدم الاختلاف بحسب العادة غير مستوع فان
انهم يختلف باختلاف الاوضاع **قوله** ومنه ما لمطابقة ولو تقديرنا
لان الدلالة على حيزه الموضوع وعلى اللازم فرج لمحقق الموضوع له فان

فان جعل

المطابقة ولو لوقت نوا على عكس والموضوع ان قصد يخرج منه
الدلالة على حيزه المعنى مركب اما تمام

استعمل اللفظ فيه بالاعتبار المطابقة كمن يتبعه ان لم يستعمل فيه فاختارنا
فر ان لم يستعمل ولو استعمل فيه كان الدلالة على المطابقة وهذا هو السطر في
اختارنا هذا المعنى كون الدلالة مستلزما للقصد وهو ان حيزا من الوجود
هذا التمام كلام على ما هو عليه من غير ضرورة لصيق التمام **قوله** ولكن
ان المطابقة لا مستلزما شيئا منها انما انفسه فلتحقق الباطن واما الانزام
فليجوز ان يكون معنى اللازم له عقلا ولا العرفي فان ادعى الجواز معنى الاحمال
العقلي فهو تام لكن لا قصد العلم بعدم الاستلزام بل عدم العلم بالاستلزام وان
معنى الاحمال انما هي في حاجة الى بيان بقية العلم بعدم الاستلزام ولم تعرض
والعقود والالزام في الاستلزام حاله الى عدم العلم فانه يجوز سببه لا
لازم له كحيز مركب كذلك وكذا في سببه لا لازم له في حال سببه التمام
لاستلزامه الى المطابقة والالزام فاما عدم سببه التمام الاستلزام لعدم
ان اعتبر اللزوم العرفي كما هو رأي البعض واما اذا استلزم العقل فلو توقف
على ثبوت سببه اللازم عقلي وربما منع **قوله** والموضوع ان قصد
يجوز منه الدلالة على حيزه المعنى مركب جري منها على المشهور وانما خبر
بانه لا حاجة الى اعتبار القصد منها بعد اعتبارها في اصل الدلالة لذلك
الشيء انما يحتاج اليه للتعليم لا للتبني **قوله** اما تمام وهو لا يكون
السكون عليه كالسكون على المسند دون المسند وبالعكس لو كان السكون

وهي

خبرا وانشاء واما ناقص فقيديك او غيره والا فمجرد وهو ان استقل فع
 الدلالة بحيثية على احدا فمقتضى كونه ويدا ونفا اسم ولا ناداة م
 على الادوات التي هي ناقص كقوله **قوله** فبر هو التام الصادق
 والكاذب **قوله** ادوات وهو التام الذي ليس بصادق ولا كاذب
قوله واما ناقص لا يكون تاما **قوله** يستدعي ان كان الشئ
 قدي الاول وصفا كان او مضافا اليه او غيرهما كقولك حزين في الدار زيد
قوله او غير ذلك الدار بل الدار **قوله** ولا لا فمجرد وهو ان استقل
 ارادة الدلالة وذلك ككونه معناه مستغلا في الملاحظة غير ملحوظ بالمتبع
 فعلى الدلالة يستلزم على احد الازمنة الثلاثة كونه المراد بالدلالة به ان يكون
 نوعا من الازمنة موصوفا للزمان ولا ينافي ذلك شئ اذ كونه في مادة متوعدة
 متصرف فيها فلا بد ان يثبت له زمانا جسيما غير دالة على الزمان والازمنة
 مجردة فبذلك الدلالة بالهيئة تعين عن قيد التعيين في الزمان وكذا هو قيد
 الاقران اذ لا يوجد في غير الكمال دلالة بالهيئة على الزمان مطلقا **قوله** واما
 اسم سواء لم يدل اصلا على الزمان او دلالة على الزمان والعيون
 والصبر **قوله** والا اراد ان لم يستقل ذلك لعدم استقلال
 بالملاحظة **قوله** فاداة فعل في مفهومها الكلمات الوجودية ككلمات
 واحدا منها ونسبتا الى الافعال ككلمات الادوات الى الاسماء فان كان
 مستغلا لا يدل على الكون في نفسه بل على كون شئ سببا لم يذكر منه
 الكلمات الوجودية انما تدل على النسب الى موضوع غير متصرف في زمان

محل

ايضا ان اتخذ معناه فمع تشخصه وضع اعلم

معين يكون تلك النسبة غير مستقلة والسبيل على ان الادوات والكلمات
 الوجودية يوافق الدلالة انك اذا قلت في مستغلا ابتداء او في جواب سؤال
 اذ كان كذلك لم تقف الله من معناه على معنى فحصل فيها تشخصا في انما
 لا يدلان بانفرادها على معنى متصور بل انما يدل على نسب لا تفصل العبد
 تفصل ما هي نسب بينهما فلا يصلح افرادها لان موضع او كمال او متبدا بها
 او كمال لان تشخصها بها لفظا او اودتم تقصا بها فصحت ان تجزى بها او
 عنها وجوبا اما دال على نسب غير متصرف اي نسب هي آراء لغير
 فقيتها ما يوجب تعيين غير كذا وعلى فانما تدل على نسب الظرفية والاستغلا
 الماخوذ من على وجه يكون نفسه ما تدركه بها كجمل ان لا يوهو والسبوة فانما
 وان دال على النسب لكن لم يوجد ازمنة حيثما آله لتوف حال الغير وكذا
 اسمان او انما قال واما دال على سبب نسبة كغير فانه دال على سبب النسب
 وهذا الكلام تشخيص مع شرح فانه ونسب تلك المعاني على المراد مما
 استوفى عليه كمال الحقيقة ان الامام محمد الاسلام مرجع في الاخبار و
 تشخيص الفطرة السليمة لم يوجد ذلك قبله **قوله** وايضا
 مستغلا لا يطلق لكونه انما تدل معناه او سببا تدل على انه لا يكون له معنى
قوله فمع تشخصه وضع اعلم فان قلت الضامير واسماء الان لا تدل
 في هذه القسم لان معانيها تشخص وضعها على انها موضوعات بوضع

اشعت افراجه او امكنت ولم توجد او وجد الواحد فقط

بل بالمعنى الذي مر كانه في قولهم منع ذهن الانسان في النظر ليس معنى القدرة
او غيرهم بل الجواب ان الشئ طبعه كونه ليس في نفسه معقوله بل في محله
اللفظ وفيه ما فيه لا فعال الصورة الى غير البعض المعينة من حيث يتبين
كل من البينات المعينة بحيث يجوز العقل ان يكون هي وان لم يمنع
الشئ بان الطفل في سبيل الولاد كما يعرف من صورة امه وغيره بل في ذلك
منها شيئا واحدا او جعل ذلك احد تسلي لفرق المنشئ وان لم يمنع
البصر في شيئا ويجوز عقليا ان يكون زيدا او عمدا فيكون ان يكون منه
الصورة كلية لا مانع من ان يكون في هذه الصورة مكان فيض صفة على كبر
اذ لا يجوز العقل ان يكون تلك البينات هي البينات كثيرة في الخارج بل
يجزم بان منع ذلك يجوز النظر الى تلك الصورة نعم نسبة علم الامر بتردد
في انما هل هي منه ام غير او اما العقل فلا يدرك الكثرة اصلا فليس له
يجوز صدق تلك الصورة الجارية من حيث هي لا تبين الكثرة عند اصلا
وانما شئ ضعيف البصر فما حال البصر من حيث يتبين ان يتحقق
مع الكثرة الجارية في المنع الواحد في الذهن ان جرد العقل كثره خارج
الذهن بجود النظر اليه من حيث تصدره فقط لا عام من الخصوصات
في ذلك والافرنى **ق** استغنى افراده كثره كذا بابتداءه في ذلك
على اكبر **قوله** او امكنت ولم يوجد كجمل من الياقوت **ق**

مع امكان الغير او اشاعه او الكثير مع الشاى او عدمه والكليان م

او وجد الواحد فقط مع امكان الغير كالتسليم لغيره افراد في هذه النسبة
قوله او اشاعه اشاع الغير كواجب الوجود وفيه كثره في كل
الواجب بحسب نسبة فيما يمكن افراده وقد ثبت انه لا يمكن تعدد افراد
الواجب تعالى عنه عن ذلك يمكن الاقنعة عنه بما ارادها مكان
امكان جنس الفرد اعلم ان يكون واحدا او كثيرا ولو قال في الاول امكنت
او ان لم يرد ذلك مع الوجاهة او سلب اشاعه جميع الافراد لما
الجميع او البعض **ق** او الكثير مع الشاى كالكواكب السائرة **قوله**
او عدمه كعدم الله تعالى ومقدوره **قوله** والكليان حصص العجب
بما لا يلا سطر او لا لا ليس كما لا يكتب وايضا لا يجري جميع
التسليم في الجنتين ولا في الجوى والكل في التسليم الاول الثاني او
المسألة وان لم يسلم في الثاني الا الثاني او العدم المطلق وما قيل
من انه لا يصادق في الجينات فان قيل في هذه الفضاك وهذا الفضاك
ان كانا اثنين في الية كما تخلفا فذاك في زمان متباين او واحدا
فليس هناك الا جزئ واحد اعتبر وقوع وصف الكتابة وافرنى
مع الفضاك وبذلك لا يتعد الجوى تعدد حقيقيا ولا اعتبارا في تغيرا
حقيقيا بل هناك تعدد وتغير بحسب الاعتبار والكلان في الجنتين
الاعتبار من بحسب الحقيقة كما هو اعتبار في العبارة لافرنى واحد له

ان تقار قاطبا فتباين ولا فان تضاد قاطبا من الجانين
فلسا ويان م

اعتبارات متعددة ولوعده جري واحد بحسب الجهات والاعتبارات
جزمات متعددة لزم ان يكون الامر المختص قاطبا فاذا استمرنا الى زبدية
الكتاب وهذا الضاحك وهذا الطويل وهذا الناعده كان هناك على هذا
المقدرات جزمات متعددة بعد في كل واحد منها مع ما عده من الحواس
المكثرة فلا يكون ما نعلمه فرض شمس اكثر من كثر من فيكون قاطبا قطعا
فنه يجب ان لا شك في ان الغابر لا اعتبار في كثر كونها مفهومة كانت
كثيرين فان النسبة تحمل الكليين المتغيرين بالذات والمتغيرين
بالذات والمتغيرين بالاعتبار ما ذكره من لزوم كون الجزمات كلية فان
الكلية على ما حقق انما هو امكن فرض كذا الحق الواحد في نفس محسب
التفريق اذ هو ضرورة صدق على ذات مكثرة لا صدق مع موهومات في عمل
ذات واحدة والمحقق هنا هو التباين دون الاول فاما اذا كان التباين
بها الى فرد معين فاما اذا كانت الى حصصها فنه حكم الاستارة
الى ذاتين متغايرتين واما قضية استماع الامر المختص وما فيه سيجز
موضع طبق بيان ان استماع **قوله** ان تقار قاطبا ان لم
يصدق واحد منها على شيء ما صدق عليه **قوله** فتباين تباين
كلية كالان والحمار وان كان فرضنا مكادا ان يكون تضاد من
جريا **قوله** ولا لزم وان لم تقار قاطبا **قوله** فان تضادها

فلا فنه لبعض الجوانين
المتغيرين بالذات م

طحا

ونقيضا فما كان لك م

كلية من الجانين فتباين ان يصدق في كل واحد منها مع واحد
عليه لا فو قوله من الجانين ليس ضروري بان يصدق الشق لان
الصديق الكل لا يقاوم من الاكلي من الجانين ولذلك ركز في
التحريف وانما ذكره ههنا لانه قصد منه الاصح بطريق عموم المجاز والكل
محط عليه بعد ذلك قوله او من جانب **قوله** ونقيضا وما كان لك م
والا فيكتب بعض احد ما على بعض صدق عليه تنقض الا فو يصدق
غير ذلك النقيض الذي كذب على بعض ما صدق عليه تنقض الا فنه
لان كذب النقيض محال فيبزم صدق احداهما فيبزم
بدون الا فنه هذا اخلف مثلا يصدق كل لان ان لا يوافق
وكل لا يوافق لان ولا يصدق بعض اللان ان ليس
بناطق فبعض اللان ان ليس بناطق مستلزم بعض
اللان ان يوافق فبعض الناطق لان ان يوافق
وههنا شك مشهور وهو ان بعض اللان ان ليس بناطق
لا مستلزم بعض اللان ان يوافق لان الباطل لا يصدق له المحمول
اعم من الموجبة المحصلة لصدق الاول لا فنه الموضوع بخلاف
الثاني فربما كان تنقيضا المتدين بما لا فو له كجانب
الامر كنه بعض المنومات التي علمه كاللا فنه والامكن فاذا قيل

او من جهة واحد فقط فاعلم واخص مطلقا ونقيضا
هما بالعكس

بعض الاشياء ليس بالاشياء مستلزم بعض الاشياء مكرور والمنع
المذكور قد يجاب بخصيص العدد بغير نقايض الصور المذكور
الثلاثة فان نقايض غير الصدق لا يخلو عن شيء ما يكون الموضوع
موجودا وعند وجود الموضوع ستلزم الالباب المدة والمجمل والاكواب
المحصلة وما قاله من ان يجب عموم قواعد النظر فانما هو كسب الطاقة
والطاقة بادخالها في القواعد لا خلاف ان كانا مع احكام غير
والافوض بقدره في البحث عن تلك النقايق فخرجت عنها
استلزاما فلا يكس باعنا لما قد يجاب بان القضية المذكورة
ليس معدولة المحول بل سائر المحول والموجب الالباب المحول في
قوة الالباب بصدق باسناد الموضوع فتكون الالباب المحول في
قوة الموجبة وتستلزمه لما وسجى كمنق مع الالباب المحول وما
قد فرغ من هذا ان شاء الله تعالى **قوله** او من جانب محلي
العبارة او متعاد فان تعاد فاعلم ان جانبها متعاد فان
كيا من احد جانبيه **قوله** فاعلم واخص مطلقا الى الذي
صدق عليه كليا اعم مطلقا ولا فواخص مطلقا **قوله** ونقيضا
بالعكس ان نقض الاعم مطلقا اخص مطلقا فنقض الاعم
مطلقا ان يصدق بقبض الاعم على كل صدق عليه بقبض الاعم

والافق وجيد بين نقيضاتهما تبين خبره

غير عكس بالاول فلكانه لولاه لصدق غير الاخص على بعض اصدق
عليه نقض الاعم فصدق الاعم مطلقا بدون الاعم وهو مع نقض الاعم
كل لا جود ان لا ان والافق بعض الاعم جود ان ليس بان نقض
الاعم جود ان ان وبعض الاعم ان لا جود ان ان وعلى مثل ما سبق
فان بعض الاعم جود ان ليس بان ان وان كانت معدولة لم تستلزم بعض
الاعم جود ان ان فانها موجبة **قوله** والالباب المعدولة اعم من
الموجبة المحصلة كما رواه الجواب كالجواب وانما ان كانت معدولة
نقيض الاعم على كل ما صدق عليه بقبض الاعم وقد ثبت ان كل ما
لنقض الاعم صدق عليه بقبض الاعم فيكون نقض الاعم والاعم
ساواة فلو لم ان يكون من عينها ساواة ايقظ كلامه او نقض بعض
نقيض الاعم من الاعم بحيث لا ينفك العموم ولا من غير الاعم بعض
الاعم فقبض نقض الاعم بعض الاعم **قوله** والامر وان
لم يكن متعاد فاعلم ان جانبين ولا من جانب **قوله** فخرج
ان نقض الاعم اخص من وجه **قوله** وبين نقيضاتهما تبين خبره
وهو ان متعاد في كل سوا نقض نقض الجمله وهو الاعم من وجه اول نقض
اصلا كالتباين فان التباين انما يحصل باحد الطرفين والآخر
لم يذكره في نسب الكلمات اذ المتصور منها اخص انواع النسب

وهذا جنس مفصل بأحد النوعين وانما كان من قبضاها ما ين
 خبر لان العينين يصدق كل منهما به من الآخرة بالتبعضان ايضا
 كذلك اوجب للصدق عين احداهما يصدق بقبضة عينه نظر
 لان معنى التباين الجوس على ما مر للصدق على العدم نزوح لان
 الاجتماع جزء منه ولا يصدق على مجموع العارضي والاضاع العارضي
 في الجمله يصدق المتباينان بالتباين الجوس على الاصح والاضاع
 من وجه فليس شبهه في النسبة القول بان الاجتماع خارج عن
 مفهوم العدم نزوح وقيد ركيبك والكواب ان مثال المحر في هذا
 المقام انما هو الكليتين في هذه النسبة بعين وان الكليتين والكليات
 اما متساويان او متباينان ولعمري وحق مطلقا اذ نزوح لا يصر
 النسبة في الرابع وكون التباين الجوس من النسبة لا يصدق في
 المحر المقصود وهو **ففي له** كالتباين فان من يقيدهما
 تباينه ونسبه متباين في من الاسباب وليس من نفس الامر والاضاع
 نزوح ولا بين بعض المتباينين تباين كلي اما الاول فلعنن
 العدم نزوح من الابيض واللان مع ان من قبضتهما و
 هما اللان من الابهين انما عوم نزوح لهما انشائي ملحقين
 التباينه الكلية من الجح والحيوان مع ان من الاجم والاحيوان

نور
 لا سود

عموم نزوح وكذا ليس من نفس الامر والاضاع من وجه ولا ين
 نفس المتباينين معهم نزوح اما اول فكما مر من الاحيوان و
 الاجم والانسائي في طائفة من الاناث والانا طوط سباسب
 كليس مع ان من قبضتهما واما الاناث والانا طوط انهم
 سباسب كلية **ففي له** وقد قال الجوس للاخص ركيبك
 معيان احدهما مر ويحق بالجوس الخمس والثلاث من الاضاع
 في من اس مطلقا لا مطلقا ونقص بالاضاع وقد انقوت لفظ
 لفظ الاضاع وقد مع ان معنى الاضاع في الجوس الاضاع
 به ظاهر انه نقوت الشيء تحت حال بعض المقتضا ومنه النقوت
 لا يكون الان من نزوحات الناطق وكذا انشائي ذلك مع ان
 الحكم احدهما من الجوسات في كلام الكلمات وموضوعات
 القضايا والاولى ان يقال في نقوت المنفرد تحت كل امر الموصوف
 لكل بعين الحكم وقال السيد المحقق في سر سره في حاشية المطالع المتبادر
 من كون الشيء مندرجا تحت آخره ان يكون اخص منه ولا ذلك
 من الحكم والجوس الاضاع في مراد فان العام والخاص الا انه
 استبعد في موضوعات القضايا باحد الملت ومنه في حاشية
 لا فرق في من يرى بعضه من المندرج تحت كل بالوضع الحكم ودرج

وهو اعم الكلمات الخمس الاول الجنس وهو المقول
فصل

ان منع موضوعا في قضية كبرى موجبه لآخر قضية مطلقا والاكمل
الاعم من الشئ جزائلا ولا قابل بآقول ذلك انما منقذ في
القضايا بمعنى جرمه ما صدق عليه جرمه لغيره الذي هو في الخارج وقت
الحكم او غير وقت الحكم ولو في المستقبل ويكون ذلك الشئ جزائلا
جزءا لكل من الموضوعات فائدة وقال قولنا من جزائلا كخرج ودان
صدق عليه في الفعل ونظر في كلامه ان ما سوى سمي جزائلا
طبيعه وافضل في الحكم ولعل ما قال من جرمه كخرج جزائلا
في موضوعات القضايا استنه الى ذلك فكل الشئ في الشئ
الحكم على واحد واحد من الجزائات الشخصية او النوعية والشمسية
ان كان المعنى جنسيا ولم يتوض للاحتمال او لا اذ قد الحكم في
الافراد والشمسية والنوعية فظهر عدم دخولها في ايات في
منها في **قوله** وهو اعم من الجزائات الاضال اعم مطلقا من الجنس
المختص لان كل جزئ حقيقي متدرج تحت كلمات كثيرة
واظهار الشئ والممكن العام فيكون جزائا اضافيا لها وليس كل
جزئ اضافيا في جزئ حقيقيا لكونه ان يكون كليا مندرجا تحت كل
آخر كما يكون بالنسبة الى الجنس **فصل قوله** والكلمات
فمن جزئ انواع **قوله** الاول الجنس وهو المقول

على الكثرة المختلفة الخاق في جواب ما هو

على الكثرة اعم الكثرة من المختلفة الخاق في جواب ما هو
نظا الكلي لا لا اعطاء المقول على الكثرة عنه اذ الكلي جنس له
وذكر الجنس واجب في التعريفات انما اذ المقصود بالذات
فيما هو التمثيل الا حاطة بالهبة والتميز منه بالوضوح والتميز
ان معنى الكلي هو المقول على كثر من معبدا لان الكلي يدل عليه
اجمالا والمقول على كثر من مفيدا اذ ليس المراد بالمقول على
كثر من المقول بالفعل والا يخرج المقولات الكلية التي ليس لها
افراد موجودة في الخارج ولا في الله من بل المراد بها الصالح لان
على كثر من فاقول في بحث اما اولها لان الكلي كما هو
الذي يمكن فرض الشئ كذا في فرض مقولته على كثر من ولو اخذ
المقول في التعريف على وجه يمكن فرض الشئ كذا في المقول
ففضل في تعريف الكلمات الزمنية بالنسبة الى الخاق
الموجودة اذ يمكن فرض المقولانية عليها بل الكلمات الكلية
بالنسبة الى الكلية مطلقا فالمراد بالمقول في التعريف ما يصلح
للمقولات بحسب نفس الوجود وهو الاخص من الكلي فلا است
عليه لو كانت الكليات الترابية وهو موجودة في التعريف
واما نائب فلان الكلمات التي ليست لها افراد مطلقا

ليس

فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض المتنا
وكان هو الجواب عنهما وعن الكل فمفهوم

ليست اجابة في فلا يمس لوجها وفرنسا فتخرج ان المتجه
في الحق وهو الكليات التي لها افراد بحسب نفس الامر لا
الوضوئيات فاقبل بل لظهوره حيث اورد التوفيق عقيب
تكميل الكليات فيظهر ان كلا من الخمس فومنه اوله قصد

رسد الناقص كما زار **قوله** المتقول المحمول وهو

من كل لكلمة والخمسة فان المحمل يحكى فيها معاشا

ما خرج به الفارابي فزعم على الاوسط بل الشيخ في

الشفا الله وما قال من ان الخمسة في الحقيقة لا تعال

لا يكمل على حقيقته اصلا لان محله على نفسه لا يتصور

اذ لا بد في المحمل الذي هو النسبة من ارض مغايرة

محله عن غيره ايجابا مستغنا فاقول **قوله** انظر اذ يجوز محله

على فرضه مغايرة بحسب الاعتبار فتدبر بحسب الذات

كما في هذه الفاضلك وهذا الكاتب فانها محملتان

بحسب المنعوم ومنه ان تحسب الذات فان ذاتها

صح الباطن

فوق الباطن

فوق الباطن

فوق الباطن

فوق الباطن

ولا فبعد كالجسم الثاني وهو المقول على اكثره
المتفق الحقيقة فيجواب ما هو من است

بجواب فان ذاتها زير عينه فلا يكون له اجزاء على سائر اخرى فزعم

ترك بعض الانسان زير قوله على اكثره يخرج اجزائا فانها لا يصح

الاعراض ذات واحدة وقوله في جوابه يخرج النفس البعد والجزء

وسائر اجزائه فان شيئا لا يتكامل من اجواب ماسود وهو يخلق الموضع

المعروف **قوله** فان كان الجواب عن الماهية آه تو علم ان الخمسة من

سجواب ماسود على اكثره الحقيقة الحقيقة فيكون جوابا للسر عن الماهية

بمعنى من كان لها الامور فان كان من جنس جوابا للماهية وجميع

من كانتا كان جنس تريا كالحديد بالنسبة الى الانسان فانما هو اكل

غير الانسان والزس كما سماه في الجواب كالحديد لانه كالمفسر في

بينما وسويعه جواب عن السؤال عن الانسان في جميع فتا كذا في الماهية

قوله والافيد كالجسم اي وان لم يكن الجواب عن الماهية وغير

بعض المتراكات من الجواب عن وعلى الكل كان جنس بعيدا كالجسم

فان جواب عن السؤال ما هو عن الانسان وبعض المتراكات فتعطي

اجزائا والافيد كالجسم ما هو عن الانسان في جميع المتراكات كالجسم

جوابا عنه وغير الاجسام التي لا يميز على الجواب منها اجمع الى ما اعلم انه قوله

فان كان جوابا عن الماهية وجميع المتراكات الى ان قوله تعالى ان

النوع وهو المتقول الى يعرف قوله المصداق الى ما

النوع وهو المتقول الى يعرف قوله المصداق الى ما

النوع وهو المتقول الى يعرف قوله المصداق الى ما

النوع وهو المتقول الى يعرف قوله المصداق الى ما

وقوله المتقول الى يعرف قوله المصداق الى ما

وقد يقال على الماهية المتقول عليها وعلى غيرها الجنس
في جواب ما هو ونخص بالاضافي من استم

نوع الجنس لا يقال الجنس ايضا متقول على اكثر النسب المحتقة في جواب ما هو
اذا قيل على زيد وعمر ودرس معنى بانهم في جواب الحيوان فلا يجزئ بقية بقية
لان المتقول هو متقول بالذات على الجميع وهي تحتها احتياجي لكن تضمن قوله
على الاين والباقي من المتقول على اكثر النسب المحتقة في جواب ما هو المتقول
عليها ما هي لا محالة **قوله** وقد قلنا ان الماهية المتقول عليها وعلى غيرها الجنس
من جواب ما هو للشيء مع ان احدهما محتقة وهو ما هو توليد والباقي
الاضافي وهو الماهية المتقول عليها وعلى غيرها الجنس من جواب ما هو قوله
الماهية اي الماهية التي اذ قيل ان الماهية بدل التماس على الكلية فيخرج الشخص
وكذا الصف لان ليس ماهية باليتاس الى ازاؤه بل عارضا في نفسه
بالكلية الذي قلنا عليه وعلى غيره الجنس من جواب ما هو قوله اوليا
اخرج الصف بعد الاولية ليس الجنس عليه قوله اوليا بل هو اسطر
تولد من النوع فان لم اذ اثبت للعلم والخاص كان ثبوت العلم
وللمنصوص في الخارج النوع على ما يتاس الى الاجناس العالي مع
تسمية النوع الانواع وتسمية الجنس العالي بالجنس العالي في ان يقول
نوعا باليتاس الى جميع العاليي فالاولي ان يعتبر فيكون متوقفا في جواب
ما هو لخرج الصف ويخرج العالي بالنسبة الى العالي **قوله** ونخص بالاضافي
انه والجملة ان الماهية النوعية المتحصل والاول قلنا في تحديد نفسه

هذا هو الجنس
الذي هو الماهية
التي هي النوع
الذي هو الجنس
الذي هو الماهية
التي هي النوع
الذي هو الجنس
الذي هو الماهية
التي هي النوع
الذي هو الجنس

الاول بالحق في بينهما عموم من وجه لتمام فهمها على الانسان
ونفادتها في الحيوان والنقطة في الاحسان من ترتيب منضاعة
الى العالي وليس في جنس الاجناس مع المستقيم

نخص بالاحتقة بهذا اللفظ فلا يعتبر فيه كمال التحصيل بل التحصيل العالي
الى ما هو من الاجناس نخص باسم الاضافي **قوله** والاضافي على الاين
فانه متقول على زيد وعمر ودرس جواب ما هو من موهبة المحتقة والاضافي لا بالاهية
الشخصية فيكون نوعا محتقة وتدل عليه على النسخة في الاجناس من جواب ما هو
يكون نوعا اضافيا ايضا **قوله** وتماز في الاجناس من انواع اضافي
تدل عليه على الشجرة مثلا الجنس هو الذي في جواب ما هو ليس نوعا محتقة
اذا كانت محتقة بالحياتي **قوله** والصفة ما في نوع محتقة ليس نوعا اضافيا
اما الاول فلان ما في ازاؤه في المحتقة والاما الثاني فلان ما في ازاؤه في محتقة متولد
من المتولات وان دخلت تحت العرض كلف العرض لخص الى تحت اولها
سطر وكلما ارجع صنف الى الاول فلا يزال على ان الجنس لم يزل
ان لا جنس لعليا وبما كان في جنس في ازاؤه من المتولات من الاجناس
العالي لسطر واما الثاني فلان لباقي القليل في الخارج لا كذا وللمستحق
من ذلك ما في جنس واما التماس في الشجرة الشجرة فمعه وهو هو الى ان
الاضافي اعم مطلقا من محتقة وهو انما تم لربيت ان كل نوع من جنس
لجزان من جنس لسطر لا جنس **قوله** ثم الاجناس من ترتيبها على
العموم منبهة الى العالي الذي لا جنس فمعه **قوله** ونخص بالاضافي
باعتبار العموم بعد ان يكون متوقفا في جواب ما هو فيكون كل جنس من الاجناس

غزلت کہات ایجنیہ و غیر نظر اولو کان جنسہ مرکباتی ادرین صا من کان

قلت الخاتمة التي هي قسم للحجيات الخارج وهو الاول ووزن المطلق

10

الخاص العرض العام وهو الخارج المقول عليهما وعلى غيرها
وكل منهما ان اشيع اشكاله عن الشيء فلا يزم بالنظر في
الماهية او
الوجودات

برهنة

العام وهو الخارج للقول انه لا اشكال فيه بار على ما حققنا من معنى الخارج
التي هي المحسوسة واما اذا جعلت الخلق المطلقة والافاضة كما ذهب اليه
بعض المتأخرين فيكون الماشي بالنسبة الى الانسان خاصة وخرافا عاما
معانيتها اقل بعض الاقسام بالنسبة الى شيء واحد فلا يجوز التسمية بحقيقة
في اعتبارية لا يحدى لظاهر فانهم **قروا** وكل منهما ان يتسع انما كان في
والمهنية الموجودة فان الشبهة في روي الوجود وانما لم يسل عن المهنية
لشأن لازم الوجود ولما يكون تسمية الى لازم المهنية وبغيره تسمية الشيء الى نفسه
وبغيره **قروا** فلا يزم بالنظر الى الماهية او الوجود فان ما يمنع انما كان في
المهنية الموجودة لما ان يتسع انما كان في الماهية مطلقا اي بحسب كلاً وخرافا
بمعنى انما كانت وجدت كانت متضمنة به وسر لازم المهنية كالزوجة للاربع
فان الاربع زوج سر كانت في الذهن او في الخارج لا يمنع انما كان في
عنها الا في وجود خاص كالحكمة فانه لما يزم سر وخرافا في كل كمالية لانها
فانما يزم في الوجود العقلي وقد قدم بعضهم اللازم الى لازم المهنية ولازم الوجود
فليس لازم الوجود بالسواء للبحث في ان السواء لازم لوجوده وتخصه الماهية
لانما يزم الالف ن ولو كان السواء لانه لالف ن لكان كل انسان في
وانت تعلم ان السواء لا يزم مائة الالف ن لا يزم وخرافا انما كان

الالف ن

باب يلازم لقون من تصور المذوم م

الانسان الابيض كثير بل انما يزم المهنية الصلبة عن البحث بحسب روي
في الخارج مع كماله بحسب الظن فانه ان السواء ليس له كمالية الانسان
بل سوا لازم لوجوده الصف الذي تحبها ولا ينبغي عدم تخطاه روية التسمية
المطلقة من لازم المهنية ولازم الوجود فان اللائق بالتمام لا يلازم
لا يلازم لازم المهنية ويكون لازم لوجود تلك المهنية وللحق انما كان
بلازم المهنية يلازم النوع ولازم الوجود وما يلازم الشخص فان السواء للبحث
انما يلازم صفة التي هي من جنسها بالصفة لا تخفى فكل لازم لتخصه الماهية
وفي العبارة المستقلة استعار بذلك حيث قال لوجوده وتخصه فانه لم يزم
سواء التسمية الذي ذكرناه فان حصل التسمية ان اللازم انما كان
لازم للنوع والشخص من حيث شخصه وحصوله وذكرنا ان اللازم انما كان
يكون لازم كلاً الوجود في الوجود وحيث انها تستبان بتباين الالف ن التسمية
سواء يلازم لازم المهنية فاما في عين من ان السواء ليس له كمالية الانسان
الوجود وخرافا ان يلازم سواها بعرض كالبصر من نوعه في المادون
لرس ذلك المزاج وان تولد بحسبه ويدخل من ذلك المزاج وان لم يولد
منه بحسبه وان الماد بالسواء كونه اسود بطبعه وتختلف لمرض لاني في
ذلك على ان الماهية لم تستحق على ذلك المزاج **قروا** من يلازم تصور
من تصور اللازم من تسمية لفظ لفظ اللازم ثم السواء في بعض الاحكام يلازم

بالبحث في المخرج في الماهية للصنفة
سواء كان بحث او غيره فيخرج

ومن صورها الخبز بالزوم وغيره من مخلوقه ولا تعرض
مفادق يدوم او يزول بسرعة او بطء **قوله** مفهولوم
الكل يسمى كليا تصور صور الزوم وتقال الى الين بالمعنى الاقصى والى ما بين من تصور
منطقيا مع الزوم والنسبة بينهما **قوله** بالزوم وتقال الى الين بالمعنى الاقصى والى ما بين من تصور
عمره اذا اعتبره الاخر مع ما اعتبره كون تصور جامع النسبة كما في قولهم
بالزوم ان يكون الزوم كافي في تصور اللانوم ولا يكتفي تصور ان
تصور النسبة في الزوم بالزوم ولم يستبرأ في غير الين الا فتى الى الوسط كما
وتعنه بعض الكتب لجواز ان يحتاج الى غير الوسط كدس او غيره وذلك لان
الوسط ما ترون بمرئنا لان من قال لا زكدا وما لا يكتفي تصور الطرفين في
يؤمن ان يستبرأ الى الوسط بمثل **قوله** والافترض متناقض سمي اذا
الدوام لا يح عن الضرورة بالمعنى الاصح الذي هو الزاد بالزوم
المعنى لفتح الالف كما كان شيئا من الذات او غيره لان اوله الحبيب
لا محالة دام السبب المستحق الى الواجب لذاته ففتح ارتقاء اما ان كان
عن الضرورة بالمعنى الاصح المعنى يكون فثمة الذات فلا يحده شيئا
لان من الزوم هو الزاد اتول لو اردت ان يكون ممدوم بعد حصوله دام
الموضوع كالا من التي لا يمكن مدوم من لزق الاتصال غيره وبالزاد
ما ينقل مع تغير الموضوع لم يزد ذلك **قوله** سرعة كمال الزوم او بطء
كالزوم الزوم وتبين في العشق **قوله** من غير اعتبار متعده
بما ذكره لاد **قوله** يسمى كليا منطقيا لان موضوع في المنطق

لجواز مقارنته
يدوم او يزول
للدوام والزلزال
وهو كذا

ومعروضه طبيعيا والمجوع عقليا وكذا الافعال الخ
والحق وجود الطبع مجع وجود اشخاصه متعده

قوله ومعروضه طبيعيا لانه مطعون من الطبايع حيثية غير احتياقي
قوله والمجوع اي اللومض مع العارض **قوله** عقليا او لا تخفى الا
من العشق والمنطق كذلك اي كذا وجب النسبة لا يجب الحكمة **قوله**
وكذا الارواح الخمسة فيها منطقي طبعي وتعالى مثلا مفهولوم النوع منطقي
ومعروضه كالانسان نوع طبيعي والانسان النوع نوع عقلاني عليه
قوله والحق وجود الطبع معني وجود الشيء علم ان ندوب المختبر
منه كما ان الكمال الطبيعي اعني الملية المعروفة للحكمة من حيث هي لا
تستعرض الحكمة مجردة في الخارج بعين وجود الاشياء لا بوجودها
قال الشيخ في اول النظم الرابع من الاشياء تدبير على اولهم لان
الموجود المحسوس وان كانا نفسا محسوسا ففرض وجوده مع وان كانا
يتخصص بكان ابرزه ان كانا كالجسم او سبب مهيوة كاحوال الجسم
فلا خط لمن الموجد واسمائي ككان تامل المحسوس فيعلم
بطلان قول مولانا لاك من تحت ان مخاطب تعالى ان لا يكون
قد وقع عليها اسم واحد لانه الاشتراك الصرف لى كسب معني واحد
اسم الانسان فان كانا شيئا من ان قد وقع على زيد وغيره بمعنى واحد
موجود فذلك المعنى الموجد ولا يحل ان يكون كسب واحد او يكون فان
كان بعيدا من ان يذبح كسب فذلك التفتيش من الحسرات كسب

بجمله

عربي كان محسوسا فلما حاز له وضع واين مقدار كويت معنى لا
ان يحس ل لان التحيل على الاكذلك فان كل محسوس وكل متخيل فانه
مما لا تشي من هذه الاحوال واذا كان كذلك لم يكن له ما عاينك
يكن مقول لا على كثر من مختلفات تلك الحال فان الانسان من حيث
بالمستقبل من حيث حقيقة الاصلية التي لا تختلف فيها الكثرة غير محسوس
ال مقول حرف وكذلك الحال لكل هذا لا موقد صرح بغيره
ثم التزمه لا ينال غير صرح الي وجوه الشخص كاشا الي الله ولا نزاع فيه
لنقول ان الجود النظر في صرح الشخص الساطع وجوبه لغيره وجود الشخص
واحد للوجودات ان ولو مال المقربين وجود افراده كان
مذهب المذاهب حتى الحق في المثل لم يصب في الكلام
معرفه الشئ ما قال عليه لا فاده لقصوره اى كل عليه لا فاده لقصوره
والقوة لا يفر لا مفرج المحل الذي لا يخبره النقص منه انا فاده لقصوره والمراد
بالافادة ما هو مستعمل لافادة الياك شي من المعرفه الذي لا يملكه
لنفسه لا يفر من غير مختلف فان قلت التعريف هو محسوس فلا يفر من غير محسوس
فلا يصح تعريف المعرفة بما كل عليه فلهذا المقبول لذات من القصور ولا يفر
من ذلك ان لا يفر من الجود لا يفر من اضاف المتولد من جوابه سواء في شئ المقبول
منه القصور ضرورية انها في المطالب القصورية مع انها تحمل على الشئ في الجود

10

هذا المحقق ومن اراد المحقق على ما ذكره بعض الناس من ان هذا الرجل قد استوفى العلوم
بما تامل عليه ما عرفت انه كان على الاطلاق عدم المحقق نسبة الى المحقق ومنه ما عرفت في
جواب ما روي من عدم القول بالجليل المحقق نعم انه عدل في الباعث المشهورة وهي ان
المقصود من الاستدلال بالذوات بالنسبة الى لوازمها البينة بالامعان في بيان
تصوره لا يتم تصور فيها على ما قل فان ذلك لم اذ تصور البينة متحصل دون
المعرف كقصور في البرهان السابق على كماله مما تامل في جواب السفس في العلم الا
بطريق النظر من حيث ما سبق من ان الوصول الى التصور بالنظر يستلزم لا سيما
البحث في النسخ عن اسباب التصورات والتدقيقات تلحاح على ضعف تحق
قوله ويشترط ان يكون مسامحا وعلى اي في الصدق سواء كان لا
ما عرفت **قوله** فلا يصح الا علم والاضطرار كالبين في لزوم عدم المعرفة
باعتبار كل فيه ويشترط اما الكفاية في مطلق المعرفة ليس من حيث مقتضى
المقصود من المعرفة التصور سواء كان في البرهان او علم او اوضح للوضوح
جميعا مدخل فلا وجه لعدم وجب في نعم ويشترط في المعرفة ان تامل البرهان
في المدخل الاوسط بعد ذكر الكيفية وما كان منها العلم الاسم كان ذلك حلا
ثم تامل في الرسوم وما كان منها نعم نحو كمال مقتضى المنهج علم الشيء كان
ذلك رساما كمالا وما كان العلم اوضح كان ذلك الرسم الشيء الرسومي رساما
في الكلام ولم يذكر في الكلام الا عدم امكانه فيقتضي العلم من كل

الشيء اياه المذموم في

ولم يعتبر وبالعرض العام وقد اجتزأ الناقص ان يكون
 اعم كاللفظ وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ

الاعم منه نعم لانه لا يثبت بعد ما لا يخرج من حيث هو مطابقة للمعنى
 وذلك لا يخرج الى مرتبة ثانية والاولى ان يقال ان اللفظ لا يتغير مع
 تحصيل الاجزاء التي توجبها الاجزاء المجزأة فان اللفظ لا يتغير
 بانظار قواعد تسمى تلك الاجزاء والصفات **قوله** ولم يعتبر
 العرض العام في غير المعبر في الرسم الناقص **قوله** ولا يعتبر
 ان يجوز ان يثبت ان يذهب للمحتين **قوله** كاللفظ في التفسير
 تفسير مدلول اللفظ فانه يجوز بالاعم كقولهم سعدان من وصدارهم
 والتعريف اللفظي عند المفسر المطالب التصورية وخاله بعض المحتين قال
 ان من المطالب التصورية وانما اذا كان الغرض معرفة حال اللفظ
 وانما موضوع لذلك المعنى كان في الغرض انما رجاء المطالب التصورية
 اذا كان الغرض من تصوير معنى اللفظ فيكون كذلك اذا كان الغرض من وجود
 فلم يقيم اللفظ مع الغرض معنى فانه بالاسد ليحصل له تصور معناه فذلك
 من المطالب التصورية وكيف قد عمل القدم من مطالب الكيفية على
 جميع المطالب بانه عالم انهم معنى اللفظ لم يكن التصديق بوجوده فلا يشي
 طلب حقيقة ولا تصديق بانيته الكيفية فان ذلك الكلام انما يتم
 اذا كان التعريف اللفظي وخاله في مطلب كالاختصاص والتفصيل ان التفسير
 مراتب اربابا ان تحضره الله كصورة مخزونة في اسطر اللفظ موضوع بانه

لأنه لا يثبت بعد ما لا يخرج من حيث هو مطابقة للمعنى
 وذلك لا يخرج الى مرتبة ثانية والاولى ان يقال ان اللفظ لا يتغير مع
 تحصيل الاجزاء التي توجبها الاجزاء المجزأة فان اللفظ لا يتغير
 بانظار قواعد تسمى تلك الاجزاء والصفات

النقد لبقات القصير قول مجمل الصدق والكذب

فان حصل ذلك ابتداء فلا يتصور طلبها اذا اطلق اللفظ موضوع بانه
 الى العالم بالوضع ففهم معناه وهذا لا يدل على صحة المطالب لعدم
 وان حصل بعد ان اللفظ لم يعرف معناه فذلك تصور طلبها اذا
 الكلام مع مقال الكلام في جواب بانه بعد مرسوم فذلك تعريف لفظي
 لغرض من احراز صورة محرومة وهو بمنزلة التصوير ابتداء لا انما
 انه يسبق بمطلب لم ينهم معناه فهو صريح طلبه بعد طلب لفظي
 ان يتحصل صورة غير حاصلة في اخذ ان فيه مراتب متناهية
 تصور الكذب في الجملة انما هو تعريف لللفظ وخاله المطالب
 لما ذكرنا لانما لا يحفل الا بالاضل المعاصر من ان لا يتصور الموضوع
 لمن حيث انه معنى هذا اللفظ ونحوه القدر لم يكن حاصله ذلك انما
 من التعريف اللفظي تصور المعنى بهذا الوجه بل الغرض تصور بانه كذا
 مثل الكلام فان المطالب طلب التصور نفس المعنى لا التصور من حيث
 موضوع له هذا اللفظ او موضوع تحين هذا الصدق في السوتة على ذلك الطريق
 ولا يتعلق له عرض تصوره بهذا الجنبه اعني كونه معنى لهذا اللفظ
 لا سكره نصف عن المطالب التصورية وانما القيد في بان اللفظ
 موضوع لاي معنى كما يشي ان اللغوي في خارج عن المطالب التصورية بل
 بحث لغوي كمر **قوله** متعينة قول مجمل الصدق والكذب

لأنه لا يثبت بعد ما لا يخرج من حيث هو مطابقة للمعنى
 وذلك لا يخرج الى مرتبة ثانية والاولى ان يقال ان اللفظ لا يتغير مع
 تحصيل الاجزاء التي توجبها الاجزاء المجزأة فان اللفظ لا يتغير
 بانظار قواعد تسمى تلك الاجزاء والصفات

القول المركب سواء كان مشروطا او غير مشروطا بشرط ما رتبوا به لا يشترط
 معناه ما مراد بالصدق والصدق ان يكون ما العقل به نظر
 الى المنع من قطع الظاهر في الواقع ومن ذلك اشتغالنا على النسبة الجزئية
 التي هي الحكاية غير اذ الواقع فان في الحكاية ان يصدق بالمطابقة
 عدم ما يحكمه من النسبة الانشائية والصورات فانها ليست حكما غير
 اذ الواقع فلا يحكى فيها الصدق والكذب بغير ذلك ان السامع الصدق
 صورة على انها حكاية لا يحكى عليها الا على عدم المطابقة واذا تصدى
 بحجج التنشيط عن غير التزم ان تنشئ شيئا فلا يحكى عليه التغطية اصلا
 فان كل تنشئ فهو من حدوده لنشئ ولكل منشئ من التنشيط ان قول
 ان كل كمالى بذاته قد شئ الى نفس الكلام ليس من اصلا وان كان
 من صورة الجزئية لا تشترط الحكاية التي يتحقق مغايرة من الحكاية والحكمة
 نظيره ان يصدق السامع الى سمع صورة على انها حكاية غير
 فانها اجتنابا لا على التحصيل بل على حصول لا يحكى فيها التغطية ولما
 اجاب صاحب المستخرج حيث قال يرجع احتمال الصدق والكذب الى الحكاية
 اجتماع النسبة الذهنية مع ثبوتها في الواقع ولا يشترطها ان يكون اذ كان
 زيدا قائم سواء كان في عالم الواقع او في عالمه لا يشترط ان يكون
 غير نفسه كافي للنشئ المذكور لا يمكن ذلك او يمتنع بالذات اجتماع

الذات

فان الحكم فيها بثبوت شيء او نفيه عند تحليله موجب
 او سالب وليس الحكم عليه موضوعا والحكم به محولا و

الشئ مع تناسله جدا واوراد على التعريف انه ويري لان الصدق مطابق
 للواقع والكذب عدم مطابقته ويجب ان القصدي يدرى ما هو مطابق
 له اذ لا معنى له الا في نظر لان الصورات مطابقه ولا يصدق بها
 اصلا وان الخبر يدعى والتعريف للثبوت واضارة من المحذوراته فلا
 دور تحت ذلك ان الغرض من التعريف احصاء الشئ في المدركة بعد
 في الخبر وهو ان يحصل في الغرض من التوقف في الحكم على ذلك
 اذ ان الصورة مستندة لصور الشئ ولان التوقف في الحكم لا ابتداء
 يستند التوقف في الالتفات والتذكر نظيره اذ ان اعتناء عدة
 منها ايجاز وان وادى بعينه من تلك المعاني فتقول ذلك مستحسن الانسان
 فانه انما قد يتحقق ذلك المعنى في ذلك الالبس من غير دور **قوله**
 فان كان الحكم فيها التيقن اما حليته وهي التي حكم فيها بغير شئ
 وهي الوجهة وسبب غير شئ وهي سالبه والماشوية وهي التي ليست كذلك
قوله ويسمى الحكم بغيره عا لانه وضع وجوده واشتبهت شئ **قوله**
 والحكم بغيره لا يشبهه الا بالامر المحمول على غيره ككونه متبا ككونه
 متبا عليه من بغيره ككونه في نفسه **قوله** والدليل على ان النسبة
 قال الشيخ ان النسبة التيقن الحكيم تم بغيره الموضوع للمحمل والنسبة
 وليس اجتماع المعاني في الذهن موكوفا منها من ضرورة ومحمولة على

الدال على
 النسبة والبطلة
 م

الى ان يكون الذهن متصل مع ذلك النسبة التي بين المعنيين
او سلب فاللفظ اذا اريد ان يحاذي باقي الغير يحيل ان يتغير فكل ذلك
ولا تعلق المعنى الذي للموضوع واخرى على المعنى الذي للمحل ولا تعلق
العلاقة والارتباط بينهما ثم قال فظهر من هذا ان فيها معنى غير اللفظ
الموضوع واللفظ المحل فمعرفة ان يدل عليه هو النسبة فاللفظ الدال على
بشيء رابط بحكم الادوات فاعلم العرب فربما جذبت اللفظ
على شعور الذهن بمعنى ما ويرى ما ذكرت هذا الكلام وهو موضح بان اضافة
التعريف للمعنى لثبوت ذلك من سبب التعريف ما زعموا ان النسبة التي
بين الموضوع والمحل هو الحكم وليس هو قاعدة من نسبة شيء الى شيء
فان اثبات تلك النسبة من بقيدات المتأخرين حيث راوا ان في صورة
الكشف قد قصرت النسبة بدون الحكم اذ عالم يتصور النسبة لا يحصل الكشف عند
ارتقاء الكشف ينضم الى الادوات اما صدق ادراكه كما يشهد بالوجدان
لانه يزول ادراكه ويحصل ادراكه بغيره بل ولين تشبهه به بل لا يجيد
ان يتزعم ان المدرك في صورة الكشف هو بعينه المدرك في صورة الحكم
المعنى الموضوع واللازم وقوع والتفاوت في الادراك فان في الاول مدرك
بأدراك غير ادعائي والاسماء لا ادراك الا ادعائي وقد نبهت فيما سبق
على ان المتفاوت بين الادراكين بالذات لا بالمدرك وليس عابثا

وقد استعير لها هو متخاست

الرجدان فليت على هذا وقد علمت من ذلك ان شامس التقديرات لا يحل
فربما سئل ما ذكرت انما او جذبت او من معناها اللفظ الدال على
في ما قبل من الكلمات **قوله** وقد استعير لها هو متخاست ان
الى الموضوع فيكون رابطا بحقيقة لان الرابط انما يكون اداة للضميمة
ثم لا ينبغي للموضوع من المعنى فمثل الزعم الرابط به لانهم لم يسموا بكلام
العرب ما يكون لفظا والاعلى الرابط الغير الزماني فكل ما استعمل في
و استعمل في البراءة فاستعاروا لفظه ليعبر به عن شيء به هذا
فاذكره للمعنى واقل قد مرر الشيخ في الشان على ان لفظ هو معنا اداة
قال واما لغة العرب فربما جذبت الرابط الحار على شعور الذهن بمعنى ما
ربما ذكرت ذلك كما ذكره بما كان في غالب الاسم كقولك زيد مربي فان لفظ
مربى حار لا يدل بنفسه بل ليدل على ان زيد مربي لم يذكر بعد اتمام
تعال سألني ان يصرح به فبعد خرجت عن ان يدل بذاته ولا راد
فاللحق بالادوات ككلمة تشبه الاسماء هذا الكلام مع انه قد جعلت بعض
ايضا حار فان الرمي ليدل على بعض البعيرين واما ردت كل لما
كان العرض فمشتان الفصل ما ذكره في معنى دفع اليك سألني الذي
ذكره بعده بالوصف وهذا امر معني لكون اعني انا في المعنى في غيره
حرفا واتصل عنه بالاسمية فاعلم معنى اعني الصفة الغير المرفوعة

المدرك

وان يغيب ما بعد من النفع الى الغيب كما ذكرنا لان الحق قد عرفت
 لكن تبقى في غيرت واحد كما كان حال الائمة اعني كونه منزها عن غير ما
 ذكرنا من صفات وتكملة ومخاطبة واعيا بالعدم عزامة في الحق فيه وشكوك
 انما بسبب هذا القوت لا يخرج من معنى الائمة فعله في العرفية استحقاق
 كلامه ثم لو فرض اجماع النحاة على انهم فلا يلزم عدم كونه اداة عند المنطقيين
 اجماعا كما ذكرنا في موضع اخر راجع الى الموضوع فانه في غير هذه المحسنة نعم
 ان اسم كونه اسما وانما اذا قلنا بانه حرف اتى بلبط بل بالحق في لواءه في
 صوته الاسم كما في كتاب الخطيب واما الغيبة في اياديه فظهر ان
 ما ذكره للمصنف انه يفترق توحيد الحكم للمنطقيين بما لا يضرنا فانهم
 بانه اداة ولا يشترطون من جوارحه ما يشترطه اهل العربية من كون الخبر عابسا
 بالفتى او نظائره بل يجوزون من غير ذلك ما يتبع مع عدم الالبس في
 كما صرحوا به فان قلت العلم ان الابطاع في لغة العرب هي الحركات الاعراب
 او المنزوات كما ذكرت ساكنة الا وان لم يدل على الاستناد واذا ذكرت
 مع لوابها فادت ذلك في غير الاعراب والاعراب الابطاع على المنطقيين
 محزون على ان الابطاع ينطق به في نظائره مما فلا يكون علامات الاعراب
 رابطة لم لا على ان عليه والمنعوبة غير ما كان عند اهل العربية بانهم
 من الابطاع عند حذفها من تلك العلامات لانه يدل على تلك المعاني المعروفة

والا فشرطية وسمى الخبر الاول مقدما والثاني تاليا

التي لا يفسد به من الابطاع **قوله** والافشرطية اي وان لم يكن الحكم في
 خبره شيئا من شي الوجودية عنه سواء كان الحكم فيها خبرا شي عند شي
 لزمه او اتينا ما لو عدم خبره كذا كذا ليس شرطه او اتينا شي عند لغير
 وطلب ذلك الاستدلال ليس مستلزما في تفصيل ذلك وانما سميت
 شرطية لانها مستلزما على شرطية خبرات التي هي باتسار التعميم والاستدلال
 بغيره لا يفي في المستند كما سيظهر عليك ان شاء الله تعالى **قوله** روي
 الاول مقيد وان في ايها الخبر الاول الشرطية وهو الحكم على يد
 ليس من شرطية من في الذكر كونه المقتضى والذكر كونه المقتضى وان
 تالي لذكره اما في الذكر فان قلت كيف يصح الحكم على التعميم مع انه
 والكون محكوم عليه من خبر خاص الاسم فان لا يتم ان خبره خاص بل ان لم
 نفي الخبر من خبره في لفظه وانما اهل العربية على ان كان الخبر عندهم هو الخبر
 والشرطية كونه بمنزلة الاحمال والظروف ربما اختلفت كون الحكم على شي من
 خواص الاسم والالوان في ذلك قوله المطلق فان الحكم غير متحقق في تلك الزمان
 بالاتباع بين التعميم والتالي قبل وهو الحق المطلق بعد في الشرطية مع
 كونه اشياء في الواقع ولو كان الخبر سوانا لم يصح صدقها مع كونه منزهة
 استند انما استدل المطلق استند اليه اقول التقييد بالشرطية ان شرط
 ان لا يفتقر التعميم والتالي ولا يلزم من شرطية خبرات التي هي بحسب نفس الامر

والموضوع ان كان متحققا سميت القضية شخصيه و
مخصوصه وان كان لنفس الحقيقة فطبيعه والام

استأثر على التميز نظيره انما اذا قلت زيد قائم في كل كذب باستأ
قيام زيد في الواقع بل استأثر به تلك نقطه وذاكرتم من استأثر ام استأثر
الطلق استأثر المستدسم كن لانهم ان المطلق هو متحقق في الواقع بل المستد
في الواقع مستقيم زيد في نفس الامر وليس ذلك مطلقا بالنسبة الى قيام
في المطلق فان المطلق بالنسبة الى قيام زيدا فخر ذا تحت يمكن تتيده
بمنزلة الامر اذا المطلق وغيره وذلك متحقق في الواقع في نفس تحقق المتيده
افني قيام زيد في كل مكان فان قيامه في كل مكان متحقق في الواقع فمتحقق قيام
مطلقا في جميعه ونفس ذلك تحليل ما يحيل من انه صديق المتيده على الشيء كشيء
الطلق عليه كتركيب زيد معدوم المظهر مع كذب تركيب زيد معدوم فان
الطلق من معدوم الامر متحقق يكون معدوم بانفسه او نظيره وهو
عليه قطعا والكاذب عليه من معدوم منبه ليس هو مطلقا بل متيده
لذلك المتيده الصديق فالحسن ذلك فربما دل فيه اندام الحكماء فاصلا عن
النفلا **قوله** والمرضوع ان كان متحققا لم ينسب اليه الشئ في احوال
قوله سميت القضية شخصيه ومخصوصه لخصوص من هو موصوفها وشخصه **قوله**
وان كان نفسا تحت بحث لا يتقوى الى افرادها **قوله** فطبيعه كتركيب
الانسان نوع **قوله** والا لكان ان الحكم على نفسا تحت بحث على الافراد
واعلم ان الحقيقة ان الحكم على نفس الطبيعة الا انها في الطبيعة قد اخذت تحت

ان شئ واحد بالوحدة الذاتية فتصدق عليها بهذا الاعتبار ولا يتعدى
افرادها كالزوعية فيما مر فذلك لا يصلح الحكم عليها بالتحصيل في التعميم بل هي
شخصيه كاشعر به كلام شمس كشيء من المتيده اخذت تحت بحث
بلا زيدا شرط في كل الحكم الصادر على غيرها بهذا الاعتبار بالتحصيل في التعميم
وفي الموصوفه اخذت من حيث انها يصلح للانطباق على الجزئيات لا
على ان يتصور هذا الوصف قيد الابل على نحو يصلح للانطباق على الجزئيات
فلا جرم ذلك الحكم يتعدى الى الاشئ من اهل الى جميعها وهو الحكمة اولى
بعضها وهو الجزئيات ليس الحكم في الوحدة والحجرات على الفرد اصله الا بالحق
بعضه ان الحكم وقع على شئ يتعدى من ذلك الحكم الى الفرد فيطبع عليه
لا الحكمه عليه بالحقيقة ليس الامر حاصل من النفس وهو الطبيعة في الافراد
وما قبل من ان الازاد معروفة بالوجه الحكيم فغناه ان الامر حاصل من النفس
على وجه يصلح الى التطبيق على الجزئيات فذلك كما الامر معلوم ومعلوم عليه
بالذات وحق الجزئيات فمعلومه وحكمه عليها بالعرض للقطع بان
ليس النفس الامر وهو ذلك الوجه الا انه لو خط على وجه يصلح للانطباق
على الافراد وذلك يتعدى من الحكم اليها بمعنى انه لو خطت تلك الافراد
ذلك الامر طبعا عليها فيعرف احكامها من اجل ان العمل اذا تمه ذلك فيمكن
توجيه كلام المعصيان مراده بعبارة وان كان نفسا تحت بحث ان يكون الحكم لا يتعدى

فان بين كيمه افراد كلاء او بعضا فمقصود كليمه او خبرية
واما به البيان سورا والافهملة وتلا ذم لجزئية من

الحكم كليمه بمعنى ان لا يخطئ كليمه الا في الزود وبقوله الا ما يعتدي اليه
وان كان في كليمه خبر فاعرفه الحقيقة **قوله** فان بين كيمه افراد كلاء
او بعضا فمقصود كليمه او خبرية لغت خبرية لانه لا يقال قد تورد ان الحكم
بالذات ليس بالافراد فكيف بين فيه كيمه الافراد لانه لو قيل الذي
حقه صاحب الحكم للطبيعة في جميع موارد فمقتضى ان بعضه يكون كليمه المراء
في الافراد بعينه فمقتضى ان اليبا بالعرض كما اشترط اليه ان خبره انما يكون
عليها بالعرض **قوله** والا اي وان لم بين كيمه الافراد بالعرض الذي
قوله فمقتضى لا يقال بان كيمه الافراد **قوله** فاعرفه الخبرية لا خبرية
صدق الحكم على الطبيعة خبرية هي هي فاما ان يصدق عليها في جميع موارد
او بعضها وعلى التقديرين يصدق الخبرية **قوله** في نظر لان خبرية
المعتمد على انظر للطبيعة من حيث هي بلا زيادة شذوذا كما صرح الشيخ
وغيره للحققتين فالحكم العاقل عليها بهذا الاعتبار وقد يصدق عليها بشرط
الوحدة لانه كثر من الافان النوع فيمكن ان يصدق الطبيعة فلا
يستند الخبرية فان قيل هذا انما يرد اذا كان الحكم في الوحدة على كيمته
كما لا يفرق فذلك ميل على ان لا يفرق خبرية ذلك الى ذكره المتأخرون
في لا يفرق ذلك فنظان الحكم ليس بالذات الاعلى الامر اى حصل من الذين
بالذات وهو الطبيعة المأخوذة على الوجه انما هي كليمه وليس العقل كليمه الطبيعة

وايقع على تقدير ان خبر الحكم في المعتمد على الزود في نفسه لغيري يكون
الحكم فيها على الطبيعة من حيث هي بحيث يمكن صدقها بصدق كل واحد
والخبرية فان الطبيعة من حيث هي يصلح للحكمة والخبرية فاذا حكم عليها
بهذا الاعتبار حكم كان صدقها اعم من ان يكون المحمول صادقا على فرد
او افراد فمقتضى ان الطبيعة خبرية انما عاقد وانما ان الفرد ليس خبرية
العمم ان يكون الحكم في كيمه الخبرية على بعض الافراد فمقتضى ان الافراد
والاشياء هي الافراد والاعتبارية التي خبرها يجب الاعتبار وقد
الى ذلك الشيخ في الشاخص قال في دفع شبهة من قال ان الخبرية هي كليمه
والحيوان ككل على الانسان مع ان الخبرية لا كليمه على ان الخبرية هي كليمه
طبيعة من حيث اعتبار خبرية في الذهن بحيث يصلح للتابع الشك فيها
والتي مع خبرية خبرية باعتبار خبرية كليمه انما هو ان مقتضى الخبرية
فاما ان يبين ذلك ثم قال والخبرية هذا يرجع الى ان الطرث الاكبر محقق
على الطرث بعض المادى وعلى البعض الذي لا يصلح على الطرث الاكبر
وشبه ذلك بان ان طرث محقق على بعض الحيوان والحيوان ككل على كليمه
وليس يفرق من ان ذلك كليمه على الطرث على الزود فمقتضى ان كليمه
يصدق خبرية فمقتضى ان الخبرية اعم من ان يكون الحكم فيها بالعرض على الافراد
فمقتضى ان الاعتبارية لان المتعارف بها فمقتضى ان كليمه على الطبيعة

ولا بد في الموجه من وجود الموضوع محققا في الخارج
او مقدر اذ الحقيقة اود هنا فالك هيئته من اسم

بالاخر الشبهة لو النوعية والتشبيه معا علم من علم الشئ وغيره
والاجابة الموجهة من وجه الموضوع تحتها هي اني اجبت او متدا الحقيقة
او متدا فالذمية صدق الحقيقة الموجهة يستلزم وجوده من غير ضرورة
ان لا يوجد اصلا لا ثبت لشيء اصلا فان ما ليس به وجودا ليس به شيء
الاشياء حتى ان يصدق سلبه نفسه ثم الموجهة تارة يرميها خارجية
فيكون معنى قول كل ج ب كل ج مبرجوني الخارج بانه الخارج
وصدق ج ب يستلزم وجود الموضوع من الخارج وقد يرد حقيقة وقد
فسرنا ان خزون الحكم على الافراد اني رجيته محتملة كانت او مقدرة
فتبين ان الافراد التي ليست بموجود في الخارج اذا كانت بحيث لو
وجدت في الخارج كانت متصفة بالجوهر كقولنا كل عتق رطلان فان
معناه من عدم كل ما له وجود كان عتقا فهو بحيث لو وجد كان حيا
ولا يخفى ان موضوع الحقيقة بهذا التعريف ان كان يشتمل على رجيته
الا اننا لا يشتمل على ج ب او الموضوع فان جميع اثاره انما رجيته محتملة او
مقدرة بعض الافراد او من الافراد ما ليست موجودة في الخارج لا كشيء
ولا تقيدها ومنها تعينا لا يثبت فيها الى وجود الموضوع من اني رجيته
كقولنا كل كره كذا وكل مثلث كذا فان الحكم فيها على الموضوع سواء كان
موجودا في الخارج او لم يكن حتى ان هذا الحكم يشتمل على الذي هو اعظم من كنه

الاشياء والاشياء التي هي صفات من صفات مع اشياء في الخارج لا في الافراد
الموضوعية بحيث كانت يصدق عليها انها لو وجدت في الخارج كانت
محمولة ضد فعل في الافراد المقدرة لانها متعلق اما اولها فم اخذوا المكان
وجود الافراد وبنها العند يخرج ما ذكرناه انما يفسد اخذ هذا العند او لم يخذ
واحد المكان صدق الموضوع على الافراد بحسب نفس الامر كما ذكره افضل
الافراد في حوائج شرح الشبهة فهو بحسب الاخبار في الشبهة
الى انهم القيد في العبارة فان معنى قولنا كل كره كذا او كل مثلث كذا الحكم
على جميع ما هو كره او مثلث مع قطع النظر عن الوجود محققا او مقدرا
الوجود في الخارج اعتبارا بانه لا محضه مفهوم القضية ولا التعريف
ان النفي بالاعتبار بغيره غير مأخوذة بهذا الاعتبار كما مر فلا طائل في
اعتباره وبعضهم في الحقيقة يقولون كل ما يمكن صدق ج عليه بحسب
نفس الامر ورفض العقل ج بالاعتبار فهو بحسب نفس الامر ورفض
الى الشئ وجعل المعلوم انطبق على جميع المواد واعلم ان المعلوم
كما اعتبره الاتصاف بالاعتبار على تقدير الوجود هكذا اعتبره الاتصاف
بالجوهري على تقدير الوجود حتى يصدق مثلا كل ان ذى راسين
بالاطلاق وان لم يوجد الموضوع اصلا ولم تصف بشئ بالاعتبار الواقع
فانه لو وجد كان ما شئنا وعلينا الكلام بعضهم انهم اخذوا الوجود اعلم

الذي والى الخرجي ولم يخصص الا لافراو بالكلية او التي يمكن صدق العنوان
 عليها ولذا كتب قال صاحب المطالع ومن اتفق بان قول كل محمول مطلق
 من حيث الحكم عليه يصدق حقيقة من غير تقييد لان معناه وجود ثبوت
 الاستماع على تقدير كونه محمولا مطلقا وولا فم ثبوت الاستماع في الواقع
 وبذلك يرفع الالزام الذي ذكره من نسبة الحقيقة آنفا وعدم صدق الحقيقة
 الكلية بهذا المعنى فتمثل قولنا كل انسان مائت لا يضره ان كان عدم صدق
 الكلية بالمعنى الذي نسب الى الشيء في ذلك كل جسم متغير بالفعل
 لا يضر فيه فان هذا المعنى هو معنى الحقيقة الكلية فحسب لا يصدق تخصيص
 واست تعلم ان المعنى الذي نقده مكررا عبارة حيث لا يمكن اعتبار المعنى
 الذي نسب الى الشيء كقولنا شبه كبح الباري في معنى لعدم امكان
 صدق العنوان على شيء كبح سحر لاد والقول بان نسبة الى المعنى
 حكم غير صحيح لان كل مفهوم نسب الى آخر فلا يقل ان حكم منها بالاكباد
 ولا شك ان اعتبار معنى المذكور باعتبار معنى عقلا وهو ما خذ في بعض
 القضايا وهو انشيل ما قد نسب بالاعتبارات فلا يجد ان يجعل معنى
 الاصلي ويكون ما عداه من التخصيصات التي تعضها التعاريف و
 في كلام الشيخ اننا نرى الى هذا المعنى انه حيث قال الذي من حكم على الاشياء
 بالاجابة انما في نفسها وجودا ووجوب لعل المحمول وانما يحصل

مرجوحا للمحمل لان حيث هي سنة للذين يقطع على انها اذا وجدت
 وجد لها المحمول ثم قال في الاشياء التي لا وجود لها بل هو جوفان الاشياء
 الذي ربما يشتمل عليها حيث ان الذين حكم عليها انها كذا معناه
 انها لم كانت مرجوة وجودها في الذين لكن كذا او هكذا يقال
 ان الحكماء والعبارة التي كلامهم فيها كانت بحسب التسلط بها الا ان
 ان معنى قولهم صدق المرجح يتقدم وجود الموضع ان صدقها يتقدم
 الموضع حال ثبوت المحمول به وانما هو معنى طرف وكذا الثبوت واللا
 ان زمانه من زمان خارجي رجاء وان وقتا وقتا وان وايضا
 فان قلت ما معنى قول الحكماء ان الحقيقة تعني الوجود والمقدار للموضع
 والوجود والمقدار لا محذور فيه فلا فائدة في اعتباره قلت ان اعتبار
 في موضع الحقيقة امكان صدق العنوان على الا اذا واما ان وجود
 فالمراد بالوجود والمقدار الوجود والمقدار مع ذلك لا يتقدم ولا يخفى فائدة
 اعتباره وان لم يعتبر به لا يتفق كلام بعضهم فالمراد بالوجود والمقدار
 كمن الموضع بحيث الوجود كان متحدا بالمحمل التي تفي ان صدق الالب
 لا يتقدم وجود الموضع على قد يصدق بتساير من وجوده ان ما لا يثبت
 سنة ثابت لا يفهمه كمن يتحقق من عدم الالب ان الذين يتقدم
 وجوده من عدمه في حال الحكم فقل ان لانه انما في اخرين اعتبره واقية

سأله المحول وكما بان صدق مرجعها لا يستلزم وجوب الموضوع فقولنا
بينها وبين السالبة فان فيها زيدا باعتبار اذ في السالبة يتصور الطرفان
وكما سلب في سالبه المحول مرجع ويحل ذلك السلب على الموضوع
قالوا ومعنى السالبة المحول ج شئ سلب عنه المحول ومعنى السالبة المحول
ان شئ سلب عنه شئ موثني سلب عنه ب معنى السالبة ان ج سلب
عنه ب ان صدق السلب لا يستلزم وجوب الموضوع كذلك صدق
ثبوت السلب هذا كلامهم اقول فيه نظر لان المقدم الذي يترتب
الشيء الذي يستلزم ثبوت المثبت لا يستلزم العقل منها الا انه السلب
والقول بان العقل يستلزم السالبة المحول ثبوت معدوم حكمه لا يفهم المعنى
الطليق ليس اصلا فكيف يجوز شيئا سلب عنه ب لا يقال المعدول
معدوم من ادنى الاستعداد او يقتضي وجوب الموضوع باعتبار الاستعداد
موجودي لا انقول ليس كذلك فذهبهم بل هم مصرحون بخلافه قالوا
قولنا كل جوهر ليس بعرض وكما ليس بعرض غير موجود الموضوع متفق
كقوله اخرجته معدوم مع عدم استعداد الموضوع للمحول اصلا والذي
يترجم كلام الشيخ وغيره من المحققين ان الالجاب مطلقا يقتضي وجوب
الموضوع قالوا في الشفا وانما اوجبنا ان يكون الموضوع في التقديرات الالجابية
المعدومة لوجوده لان نفس قولنا غير عادل يقتضي ذلك ولكن لان

الاجاب يقتضي ذلك في ان يصدق سواء كان نفس غير عادل يقتضي
الموجود والمعدوم او لا يقع الا على الموجود فيجب ان يعلم ان الفرق
بين قولنا كذلك يوجد غير كذلك وبين قولنا كذلك ليس يوجد كذلك ان السالبة
البيانية اعم من الموجبة المعدومة لانها يصدق على المعدوم من حيث
موجوده ولا يصدق الموجبة المعدومة على ذلك وقد صرح من ذلك
بما اذا اخذنا حرف السلب مع قالوا لئلا يكون له واحد واخذناه
كشئ واحد ثم انشأنا على الموضوع برابطة الاثبات كانت النتيجة
موجبة فتبين من كلامه انه لم يفرق بين ما يوجب السالبة المحول والمعدوم
وان الموجبة مطلقا يقتضي وجوب الموضوع لاجل معنى الرابطة لا لا
تقتضي المحول ذلك ويحتمل ان الموجبة السالبة المحول على ما اعتبره المتأخرون
قضية ومثبتة لان اتفاق الموضوع بسلب المحول انما هو من الممكن لان
انما يقع فيكون بينهما وبين السالبة الخارجية تلازم فان قلت صدق
السالبة انما راجعة لا تقتضي وجوب الموضوع وحال ثبوت المحول اصلا لا
ولا خابعا وصدق السالبة على قدر ما يقتضي وجوده في الممكن
فيكون السالبة انما راجعة اعم من السالبة المحول قلت المراءاة لوجوده
ههنا الوجود ونفس الامر وجميع المعنويات الضرورية متساوية الاطراف
سواء كانت موجودة في نفس الامر فانها لا محالة موضع التقدير بوجوبه كلية

وقد يجعل حرف السلب جزء من جزء القضية فليس معدولة
وقد يصرح بكيفية النسبة فوجهها ما كان است م



صادق وانها متغيرة بجميع ما عدنا وانما ان ذلك الموجود مشعر
الشعر الاول على الاول ففي اي شعر نبحث لغز هذا الشعر ثبت لنا
منها بحسب الصدق فاعل الاربعة ان قولهم صدق الموجود يتفق وجوب
الموضوع وصدق السالبة لا يتفق كلاما محض فان عندك خبر
يقول السالبة المحمول فان الامر فيها على العكس عندهم واطع ما حتمت ولا
تخصص ولا علم **قوله** وقد يجعل حرف السلب كلا غير ليس
قوله خبر اخر جزاى خبر الموضوع والمحمول **قوله** ويحيى القضية المشتقة
على ذلك الخبر معدولة الموضوع للمحمول اذ يكملها من اجرة السالبة المحمول
منشقة ان مقتضاها ذكر من تعريف العدول عند تخرج محمولها فان خبر
السلب هناك ايضا خبر خبر المحمول وان وقع منه شرح المطالع ان السلب
خارج عن المحمول في السالبة وسالبة المحمول مع تعريجه فان في السالبة المحمول
يعود بحسب السلب المحمول على الموضوع وكما ذلك السلب على الموضوع على هذا
الاستحسان يحتاج منه دفع الى تكلف بان يحل المحمول في عبارة
على المحمول الاول الذي ورد عليه السلب **قوله** وقد يصرح بكيفية النسبة
فوجهه نسبة المحمول الى الموضوع اما ان يكون ضروري في نفس الامر او ممكنة
دايمة الى غير ذلك وكل الكسفيات السابقة نفس الامر ليس في هذه القضية
والصورة للعقد له في القضية المعنوية واللفظ الدال بها في القضية

١٢١
١٢٢
١٢٣



